



الجلسة العامة ١٠٧

الخميس، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

التدريب والبحث

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

اعتماد جدول الأعمال، تخصيص البنود وتنظيم الأعمال

(أ) تقرير الأمين العام (A/55/989)

(ب) مشروع قرار (A/55/L.89)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل
إيطاليا لكي يعرض مشروع القرار A/55/L.89.

السيد فرانسيزي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار
A/55/L.89 المعني بالنظام الأساسي لكلية موظفي منظومة
الأمم المتحدة. ومشروع القرار هذا نتيجة مشاورات جرت
بموجب القرار ٢٢٨/٥٤ لعام ١٩٩٩. الذي توج بالقرار
٢٠٧/٥٥ لعام ٢٠٠٠. ونص القرار الأخير على إنشاء كلية
موظفي منظومة الأمم المتحدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/
يناير ٢٠٠٢، بعد إقرار نظامها الأساسي وأشار إلى مهمتها
وأغراضها الأساسية. وطلب ذلك القرار أن يواصل الأمين
العام إجراء مشاوراته على سبيل الاستعجال مع لجنة التنسيق
الإدارية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم، في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر بأن
الجمعية العامة، في جلستها العامة التاسعة في ١١ أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٠، قد قررت أن تحيل إلى اللجنة الثانية البند
٩٧ من جدول الأعمال. ولكي تشرع الجمعية في النظر في
هذا البند على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية
توافق على النظر في البند ٩٧ من جدول الأعمال مباشرة في
جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضاً أن أعتبر
أن الجمعية توافق على الشروع في النظر على الفور في البند
٩٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولكن ذلك لم يكن من المستطاع نظرا للقيود الإجرائية التي لم تظهر إلا مؤخرا. وترك ذلك وقتا أقل مما يجب لتنظيم جولة أخرى من المشاورات مع مقدمي مشروع القرار.

وعندما اتخذ القرار ٢٠٧/٥٥ في نهاية الجزء الأساسي من الدورة الحالية، كان قد قدمه ٩٥ بلدا، بالإضافة إلى إيطاليا ورومانيا. ومن المدير بتلك البلدان اليوم أن نذكرها مرة أخرى بأسمائها: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، توغو، تونس، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، سان مارينو، سانت لوسيا، سلوفينيا، السودان، سورينام، السويد، شيلي، طاجيكستان، غابون، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فتزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قبرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان.

وبغض النظر عن المسائل الفنية من الواضح أنه سيستمر الاعتراف بأن الدعم المتواصل من هذه البلدان هو الذي يسر الإكمال الناجح لإجراءات إنشاء الكلية الجديدة لموظفي الأمم المتحدة.

أقرب وقت ممكن، مشروعاً نهائياً للنظام الأساسي للكلية. وبموجب ذلك القرار يجب أن يعكس النظام الأساسي، حسب الاقتضاء، نتائج تلك المشاورات بشأن المهام والإدارة والتمويل لكي تقوم الجمعية العامة باستعراضه والموافقة عليه، ويفضل أن يتم ذلك في دورتها الخامسة والخمسين.

وبمجرد إتاحة تقرير الأمين العام (A/55/989)، عقد رئيس اللجنة الثانية جلسة مشاورات غير رسمية في ٢٠ حزيران/يونيه إذ وجد فرصة سانحة في الجدول الزمني للأمم المتحدة الذي يتسم بالنشاط المفرط. والسفير الكساندرو نيكولسكو، ممثل رومانيا جدير بعميق الامتنان لالتزامه الشخصي ودوره القيادي، مما مكّن من التوصل إلى نص ممتاز والتغلب على جميع الصعوبات، بما فيها الإجراءات الروتينية في الدقائق الأخيرة.

وكان الغرض الأساسي من المشاورات غير الرسمية التأكد مما إذا كانت الدول الأعضاء راضية عن نهج لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بمهام الكلية وإدارتها وتمويلها. ويدعو هذا النهج إلى "إرساء ملكية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكلية الموظفين بصورة حقيقية" (A/55/989، الفقرة ١٨). وأزالت المشاورات غير الرسمية أية شكوك حول معنى مفهوم الملكية، وبخاصة ما تتضمنه مواردها، وكان ذلك القضية الرئيسية الوحيدة التي لم يكن قد جرى حلها بعد أن اتخذ القرار ٢٠٧/٥٥ بتوافق الآراء. ولهذا، كان من المستطاع في ٢٠ حزيران/يونيه الماضي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية كذلك.

ولأسباب فنية، لا يعرض مشروع قرار اليوم سوى إيطاليا ورومانيا. والواقع أنه بعد المشاورات غير الرسمية التي جرت مؤخرا رأينا جميعاً أن يقدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة بوصفه نصاً من الرئيس لكي يظهر توافق الآراء المحرز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.89، المعنون "النظام الأساسي لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/55/L.89؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.89 (القرار ٢٧٨/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٩٧ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وإحالة البنود وتنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الممثلين الآن بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة التاسعة، التي عقدت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أن تحيل البند ١٠٢ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وحتى تبت الجمعية في هذا البند بسرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على النظر في البند ١٠٢ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

لا أسمع اعتراضا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية توافق على الشروع فوراً في النظر في البند ١٠٢ من جدول الأعمال؟

هذه هي جذور مشروع القرار البسيط، الواضح من تلقاء ذاته، الذي أتشرف بعرضه، راجيا أن يعتمد اليوم.

السيد نيكولسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أكون هنا في الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم معكم، السيد الرئيس، ومع زملائي - وأظن أن جميعهم من اللجنة الثانية - لكي نختتم مبادرة هامة أخرى في ظل رئاستكم. ففي الحريف الماضي، عندما قررنا في القرار ٢٠٧/٥٥ إنشاء كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قررنا كذلك أن نترك بعض الوقت للمشاورات غير الرسمية حول إكمال النظام الأساسي لكلية الموظفين. وبموجب ذلك القرار، أجريت المشاورات غير الرسمية للجنة الثانية يوم الأربعاء ٢٠ حزيران/يونيه لدراسة مشروع النظام الأساسي للكلية ولمناقشة مشروع قرار عرضته بشأن هذا الموضوع. وخلال هذه المشاورات غير الرسمية، تم التوصل إلى اتفاق عن طريق الاستفتاء على كل من مشروع القرار والنظام الأساسي لكلية الموظفين، وأرسلت إليكم، السيد الرئيس، تفاصيل ذلك التفاهم.

وليس لدي ما أضيفه، إلا الإعراب عن مدى امتناني لتعاون إيطاليا. وأتبادل بالمثل الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ بيبير فرانسيزي، ممثل إيطاليا وصديقي العزيز، وغيره من الزملاء من اللجنة الثانية، الذين تفضلوا بالموافقة بشرط الاستشارة على مقترحاتنا. وأقدم مشروع القرار هذا إلى الجمعية لاعتماده اليوم.

ولما كنت أشك في أن هذه هي المرة الأخيرة التي أشارك فيها بوصفي رئيساً للجنة الثانية، أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشكركم، السيد الرئيس، شكراً جزيلاً على الدعم والتعاون المتواصلين اللذين قدمتموهما إليّ طيلة فترة رئاستي، ولكي أشكر جميع زملائي على تعاونهم وتفهمهم.

لا أسمع اعتراضاً.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنشرع الآن في العمل

وفقاً لذلك.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستأنف الجمعية العامة

الآن نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال.

فيما يتصل بالبند ١٠٢ من جدول الأعمال،

معروض على الجمعية مشروع قرار صادر بصفته الوثيقة

A/55/L.88.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليعرض مشروع

القرار A/55/L.88.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

يسرني أن أعرض بالنيابة عن أقل البلدان نمواً مشروع القرار

المعنون "برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل

البلدان نمواً"، ويرد نصه في الوثيقة A/55/L.88.

وبرنامج العمل هذا والإعلان المصاحب له هما نتيجة

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وهو آخر

تجمع يعقد كل ١٠ سنوات يوصي بسياسات وتدابير للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية من أجل أقل البلدان نمواً. ومؤتمر

الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في

بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، تناول، من

خلال لجانه السبعة طائفة واسعة من المسائل للمتابعة على

المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والعالمية.

وحتى نعطي ضوءاً أخضر نهائياً لبدء عملية تنفيذ

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً دون خسارة أي مزيد

من الوقت، حيث أننا بالفعل في منتصف السنة الأولى من

العقد، من الضروري أن نقدم مشروع القرار هذا خلال

الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإحدى

الخطوات الأولى في هذه العملية ستتخذها الدورة الحالية

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عليه مسؤولية

كبرى في رصد التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وأقل البلدان نمواً تشكركم، سيدي الرئيس، على

إتاحة الفرصة لنا لاعتماد مشروع القرار الإجرائي هذا

والبالغ الأهمية مع ذلك، خلال هذه الدورة.

ويحتوي مشروع القرار A/55/L.88 على فقرة واحدة

في الديباجة وفقرتين في المنطوق.

وهو يذكّر في فقرة الديباجة، بالقرارات التي

اعتمدها الدورات الأربع السابقة للجمعية العامة على

التوالي، التي قررت عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً وحددت نطاقه الواسع ومعايره.

وفي الفقرة الأولى من المنطوق، يؤيد المشروع نتيجة

المؤتمر: إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد

٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

وفي الفقرة الأخيرة من المنطوق، تقرر الجمعية أن

تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين

بند جدول الأعمال ذا الصلة الذي سيُنظر في إطاره في

برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر.

وكما قلت، فإن مشروع القرار الحالي إجرائي في

طابعه ويراد به تأييد الوثيقتين الرئيسيتين المعتمدين في

المؤتمر. ونحن سنشارك في مناقشة أكثر موضوعية خلال

الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، حيث سيرعى

علينا تقرير الأمين العام بشأن مسألة ترتيبات المتابعة. وهناك

وثيقتان أخريان ذاتا صلة في هذا السياق،

A/CONF.191/L.5، التي تحتوي على موقف مجموعة الـ ٧٧

بسبب ضيق الوقت، لم تتمكن جميعا من التوقيع رسميا، ولكن، كما قلت، هذا المشروع يحظى بتأييد أقل البلدان نموا كلها. وسأتلو أسماء البلدان التي وقعت على الوثيقة: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينافاسو، بروندي، توغو، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، ليبيريا، ليسوتو، ملديف، ميانمار، نيبال، هايتي، وبلدي بنغلاديش.

ويسرنا أن بلدان الاتحاد الأوروبي: اسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليونان تشارك في تقديم مشروع القرار.

وإذ عملت بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار وعن وفد بلدي، منسقا لأقل البلدان نموا في كل المؤتمرات الثلاثة بصفات مختلفة، أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.88 إلى الجمعية لاعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.88.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.88، المعنون "برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.88؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.88 (القرار ٢٧٩/٥٥).

السيد لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، رحب الاتحاد الأوروبي بإقرار الجمعية العامة لبرنامج العمل هذا الكامل

بشأن الجزء السادس من برنامج العمل، وإعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عقد في بروكسل، والوارد في الوثيقة A/55/1005.

وأقل البلدان نموا ممتنة لزميلاتنا البلدان النامية لمشاركتها البناء المستمرة وللتأييد السياسي المقدم إليها خلال عملية المؤتمر. والنص الحالي يحظى بالتأييد الإجماعي من أقل البلدان نموا ومن مجموعة الـ ٧٧ والصين، على النحو الذي أعرب عنه رسميا في اجتماع المجموعتين يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه على التوالي.

وتقدر أقل البلدان نموا أيضا دور شركائنا الإنمائيين ودعمهم في تشجيع التوصل إلى نتيجة إيجابية في بروكسل وفي عملية تنفيذها بعد ذلك.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأوروبي لاستضافة المؤتمر؛ وأشكر السويد على رئاستها خلال المؤتمر؛ وبلجيكا، ليس فقط لعقد المؤتمر في بروكسل، وإنما أيضا لرئاستها الحالية للاتحاد الأوروبي، عندما سيبدأ تنفيذ البرنامج.

ونحن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تأييده المستمر لأقل البلدان نموا ولوجوده الشخصي ولبيانه الثري الذي أدلى به في المؤتمر.

والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفته أميننا عاما للمؤتمر، والأمانة التي عملت معه، يستحقان تقديرنا لتوفير كل الدعم الضروري للمؤتمر.

ونعرب عن تقديرنا أيضا لمختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة وللتنظمات المتعددة الأطراف الأخرى التي ساهمت في إثراء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.88 تشارك في تقديمه كل البلدان الأقل نموا. واسمحوا لي بأن أذكر أنه

أيضا عن مكانكم المعتاد في قاعة الجمعية العامة. ونحن جميعا علينا أن نكيف أنفسنا مع محيطنا المادي الجديد.

إن الحكومة الاسترالية قد رحبت بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، الذي عرضته علينا صباح اليوم نائبة الأمين العام. ونحن نرى هذا التقرير يخدم هدفين. أولا، وهو الأكثر وضوحا، أنه يثير مسائل هامة تتعلق بكيفية معالجة الأمم المتحدة للصراعات، ويحدد لنا الطريق لمنع نشوب صراعات في المستقبل. لكننا نرى فيه أيضا أداة مفيدة يمكن أن تساعدنا جميعا في العملية المستمرة الخاصة بتحسين قدرة وفعالية الأمم المتحدة. ومن هذه المناقشة العامة بشكل خاص، نأمل أن نرى التوصل إلى سبل للمضي بتنفيذ توصياته قدما.

واستراليا تعترف بأن العمل الوقائي يجب أن يعالج الأسباب والعوامل المتعددة التي تولد الصراع أو تسهم فيه. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكدت لنا جميعا المفهوم المتغير للأمن الدولي ليشمل طائفة واسعة من التهديدات المواجهة للبشرية بما فيها المشاكل البيئية والصحية والفقير. إلا أن التحليل والتعريف الفعالين لطبيعة المشاكل، وطبيعة الصراع، والتهديدات للأمن، وأسبابها العميقة الجذور لن تكون لهما فائدة كبيرة بالنسبة لنا إلا إذا كان يضاهاها عمل وقائي وعلاجي مناسب. وأي نهج متكامل لمنع نشوب الصراعات المسلحة يجب أن يكون متعدد الوجوه بشكل واضح، مستندا إلى الخبرة الواسعة للوكالات السياسية، والأمنية، والإنمائية، والإنسانية، ووكالات حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أيضا مؤسسات بريتون وودز وغيرها. ولقد رحبنا بشكل خاص بالأهمية المعطاة لجوانب حقوق الإنسان في منع نشوب الصراعات المسلحة، على النحو الذي جرى التأكيد عليه في التوصيتين ١٦ و ١٧ من تقرير الأمين العام.

جدا والهام للغاية. وخلال هذه العملية، كان هدفنا هو الإسهام في وضع برنامج قوي للعمل للعقد القادم بالتركيز على القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا على أساس المشاركة والالتزام المتبادل. وهذا هو ما نراهن عليه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر كل شركائه والعناصر الفاعلة الرئيسية التي أسهمت في نجاح المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أبرز أن إقرار برنامج العمل هذا هو مجرد البداية. والنتائج الحقيقية ستظهر عن طريق تنفيذه ومتابعة ذلك خلال العقد القادم.

وفي هذا الخصوص، لا يزال الاتحاد الأوروبي راغبا في العمل في تعاون وثيق مع شركائه لضمان أن يسهم برنامج العمل هذا بشكل فعال في تحسين الظروف المعيشية لسكان أقل البلدان نموا الذين هم من بين أفقر السكان في العالم. ونحن نشارك مشاركة نشطة في المناقشة المتعلقة بآليات المتابعة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985 و Corr.1)

السيد وينسلي (استراليا) تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم شكرا جزيلا على إجراء هذه المناقشة العامة، ويسرني أنكم تمكنتم من الانضمام مرة أخرى إلينا عصر اليوم. ويبدو لي أنهم لم يزيحواكم - سيدي، أثناء إجراءات الصيانة عن مكتبكم فحسب، وإنما أزاحواكم

لقد ميّز الأمين العام تميزا هاما بين المساعدة الإنمائية العادية وبرامج المساعدة الإنسانية من ناحية، وتلك التي تنفذ كاستجابة وقائية أو لبناء السلام للمشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراعات عنيفة أو إلى تكرارها. وعلى الرغم من أنه من الضروري التصدي لحالات الطوارئ عند وقوعها، فإن هذا لا يمكن أن يكون على حساب البرامج الإنمائية الطويلة الأجل التي تهيئ الظروف لسلام مستدام. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره وكالة الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسية، له دور هام بشكل خاص ليقوم به في معالجة الجوانب الإنمائية، لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وهناك منافع كبيرة تحث بالتقريب بين تلك الوكالات التي تتوفر لديها المهارات والخبرة لتحقيق السلام والتنمية. ودور المنظمات غير الحكومية، الذي تناوله التقرير في الفقرة ٢٧، من الواضح أنه هام أيضا.

وينبغي استكشاف آليات مرنة منخفضة التكلفة لتحقيق تنسيق وتعاون أكبر بين الجهات المشاركة في منع نشوب الصراعات كما أوصى تقرير الإبراهيمي عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نرى بعض الصلات الهامة جدا بين هذا التقرير الأخير للأمين العام وعملنا لتنفيذ تقرير الإبراهيمي والتقدم به.

وإذ تؤيد حكومتنا المنظومة الدولية في اتخاذ نهج شامل ومتكامل لمنع نشوب الصراعات، تدرك المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات الوطنية لمنع تدهور الخلافات والتحول إلى صراعات. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز أهمية برامج الحكم الرشيد في مساعدة الدول على معالجة هذه المسائل، وأود أن أسترعي الانتباه إلى الأولوية العليا والمتزايدة التي توليها استراليا لهذه البرامج.

ولقد شعرنا بسرور بالغ لرؤية التركيز في هذا التقرير على الأنشطة الإقليمية. واستراليا تؤيد تأييدا قويا

من المهم أيضا أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز قدرتها على رد الفعل السريع في الاستجابة للأزمات التي تبرز للوجود. وفي هذا الشأن، للأمانة العامة دور رئيسي تقوم به، وهناك حاجة حقيقية لتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر. ومن الضروري أن يكون عمل مجلس الأمن أقل اتساما برد الفعل وأكثر اتساما بالمبادرة في نهجه لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ولقد استخدمت بعثات مجلس الأمن بما كان له أثر طيب في الفترات الماضية، كما وجدنا، على سبيل المثال، في تيمور الشرقية. ونحن نرى، أنه يمكن القيام بما هو أكثر من ذلك بهذه الآلية. وهذا الصباح، كان من المثير للاهتمام أن أسمع السفير كيشوري محبوباني يلمح إلى أن من المفيد تحليل أسباب فشل أية بعثة بعينها لمجلس الأمن. ونحن نعتقد أن ذلك النوع من التحليل ينبغي أن ينطبق أيضا على الحالات التي نجحت فيها بعثات لمجلس الأمن. وكما قالت نائبة الأمين العام لنا هذا الصباح، عندما ينجح المنع يكون أقل ظهورا للعيان. ونحن نتجه إلى التركيز على ما هو سلبي وعلى حالات الفشل. لكن هناك أيضا حالات نجاح، وإذا كنا سنقوم بهذا النوع من التحليل، فلننظر إلى الحاليين: ما نجح، ولماذا نجح، وما حققه و، مرة أخرى، أين مواطن الخطأ؟ ومن ذلك ينبغي أن تتمكن من استخلاص خبرة قيمة جدا.

نحن نتفق أيضا مع كثير من المتكلمين الآخرين في هذه المناقشة اليوم على أن دوري مجلس الأمن والجمعية العامة يكمل كل منهما الآخر في منع نشوب الصراعات ومن الضروري أن يُستخدما استخداما أكمل. ويسرني غاية السرور أن أرى عددا من الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن يشاركوننا في هذه المناقشة ويستمعون إليها. وهذا هو نوع التفاعل الذي سيساعدنا فعلا على الانتقال من الكلام عن هذه الأشياء إلى جعلها حقيقة واقعة.

رصد السلام. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزه مسؤولون من بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل باتجاه التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق الأمم المتحدة/فريق رصد السلام. وفي جزر سليمان، تنصدر استراليا فريقا دوليا لرصد السلام بغية تعزيز الثقة بعملية السلام والإشراف على جمع الأسلحة.

أخيرا، وفي إطار سوق بعض الأمثلة العملية أمام الجمعية على الطريقة التي يمكن فيها متابعة تحقيق الدبلوماسية الوقائية في السياق الإقليمي، توفر تجربتنا في تيمور الشرقية مثلا طيبا على كيفية عمل الأمم المتحدة بفعالية للمساعدة على حل حالة خطيرة للغاية. وهنا، أريد أن أعتمد الفرصة لأؤكد أن هناك ضرورة لاستمرار الانخراط الدولي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال بغية الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ومواصلة تطوير ليس البنية المادية التحتية فحسب، وإنما أيضا المؤسسات السياسية وآليات المجتمع المدني التي يحتاج إليها لتحقيق الاستقرار والتنمية في المستقبل. فمثلما ذكر الأمين العام في تقريره، تعزى التنمية المستدامة للسلام والاستقرار. ومن الأهمية بمكان أن نواصل توفير كل الدعم اللازم لشعب تيمور الشرقية بغية مساعدته في المساعي التي يبذلها من أجل حماية الاستثمارات التي قدمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى الآن.

وكما نعلم جميعا وبمنتهى الألم فإن انتشار الأسلحة الصغيرة يدمم الصراعات المسلحة ويفاقمها. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن من شأن التدابير الرامية إلى منع سوء استعمال الأسلحة الصغيرة ونقلها بصورة غير مشروعة والتصدي للأسباب الجذرية للطلب على الأسلحة الصغيرة أن تسهم إسهاما كبيرا في منع نشوب الصراعات.

وهناك بعض الملاحظات الأخرى في بياني الذي يجري تعميمه، عن بعض العمل الذي نقوم به في مجال الأسلحة الصغيرة، ولكنني سأدع الممثلين يقرأون هذه

التنسيق الفعال بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. فللمنظمات والترتيبات الإقليمية دور هام للقيام به في دعم الدول السيادية والإجراءات الدولية على نطاق أوسع. فقرها الجغرافي وإدراكها للمسائل المحلية يعطيها دوما قدرا إضافيا من نفاذ البصيرة حيال الصراعات، حيث يمكنها أن توفر محفلا محليا جيدا للجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات وإلى إيجاد الحلول.

والتوصية ٩ في تقرير الأمين العام تدعو إلى وضع استراتيجيات إقليمية معززة لمنع نشوب الصراعات. والأمر ليس مجرد أقوال في منطقتنا؛ فنحن نعمل بالفعل على ترجمتها إلى أفعال. وإننا نجل ذلك النهج في منطقتنا. والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا هو المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف لإجراء الحوار الأمني في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، ويظل عنصرا هاما في الهيكل الأمني للمنطقة بأسرها. ولقد وافق أعضاء المحفل الإقليمي التابع للرابطة على تطوير المحفل الإقليمي على ثلاث مراحل، من بناء الثقة إلى الدبلوماسية الوقائية، وفي المدى الأبعد إلى حل الصراعات. ويمر المحفل بمرحلة انتقالية من مرحلة بناء الثقة إلى مرحلة الدبلوماسية الوقائية.

ومثلما نعلم جميعا، فإن صراعات عديدة أخذت تتأثر بمسائل إقليمية على نحو متزايد. وهناك عدد من العوامل التي يمكنها أن توجج الصراعات - من قبيل تدفق الأسلحة الصغيرة، أو بالاتجار بالمخدرات، أو الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية - وهي ذات ارتباطات ولها صلات عبر الحدود ومن شأن التصدي لها أن يعود بالنفع عن طريق اتخاذ تدابير وترتيبات إقليمية.

وأود أن أبرز بضع حالات محددة في منطقة جنوب المحيط الهادئ دون الإقليمية أي: بوغانفيل وجزر سليمان. ففي بوغانفيل، لا تزال استراليا تلتزم التزاما قويا بدور فريق

وفي الختام، نود أن نؤكد، أثناء متابعتنا لهذا التقرير وسعينا إلى تنفيذ توصياته، على أن المهم بصفة خاصة أن نعالج مسألة منع نشوب الصراعات بطريقة متكاملة، وأن نوحّد جهود جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف الرئيسية الضرورية الأخرى. وما لم نبذل معا جهودا حثيثة لتنفيذ ذلك، فلن نتوصل أبدا إلى التحول الذي حُضنا الأمين العام على تحقيقه ألا وهو: تغيير مفهومنا لنظام دولي عادل من مجرد رؤيا بسيطة جدا تتمثل في غياب الحروب والصراعات إلى رؤيا تتمثل في تحقيق التنمية والسلام المستدامين للجميع.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت

بالانكليزية): أولا، يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه الصادق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه المناقشة في وضع استراتيجية للمجتمع الدولي في هذا الميدان. فمنع نشوب الصراعات المسلحة يكمن في جوهر ولاية الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ويثني وفد بلادي على تقرير الأمين العام وعلى جهوده الشخصية الدؤوبة الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة.

إن الوثيقة قيد النظر اليوم تستعرض التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في وضع استراتيجيتها لمنع نشوب الصراعات، وهي تتضمن عدة توصيات هامة لزيادة تعبئة الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان. ولقد راعى الأمين العام، لدى وضع هذا التقرير، مختلف آراء الدول الأعضاء وأعضاء مجلس الأمن بشأن المسألة. والتقرير يتضمن نهجا شاملا، ويشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المجموعة الواسعة من الأطراف الرئيسية في وضع استراتيجيات فعالة للوقاية، وبناء شراكة معززة على نحو

الملاحظات بأنفسهم. وأريد أن أتابع كلامي عن موضوع آخر هام للغاية في سياق هذه المناقشة ألا وهو: نوع الجنس.

إن نوع الجنس عنصر هام لتعزيز السلام بفعالية، مثلما نوهت به خصوصا التوصية ٢٤ في التقرير. وثمة حاجة إلى اتخاذ ترتيبات مؤسسية فعالة بغية ضمان حماية المرأة المتضررة من الصراعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، ومما يتصف بأهمية مماثلة، أن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام هي جزء أساسي لصون السلم الدولي وتعزيزه. ولقد اعترف مجلس الأمن بذلك في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عندما أعرب عن رغبته في إدخال المنظور الجنساني في عمليات السلام.

لقد حضرت في وقت سابق من هذا الأسبوع مناقشة بين مجموعة من السفراء حيث قال بعضهم إنهم لا يعلمون ما تعنيه عبارة نوع الجنس. وعندما يكون لدينا هذا النوع من المناقشة، حينئذ نكون في حاجة فعلية إلى التركيز على هذه المسائل، والنظر في القرارات المتخذة والسؤال "كيف ننفذ هذه القرارات؟".

وكان مهما جدا أنه في تلك المناقشة التي أجزاها مجلس الأمن وفي ذلك القرار - إلى جانب إبراز الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من أعمال العنف القائمة على نوع الجنس - اعترف المجلس بأنه ينبغي ألا ينظر إلى المرأة دوما بوصفها ضحية ضعيفة ولا حول لها، ولكن بوصفها شخصا قويا وقادرا بإمكانه أن يكون قيما ومساهما نشطا في عمليات السلام. وبالتأكيد يحدوني الأمل، أثناء متابعتنا لهذا التقرير، في أن نركز على جوهر التوصيات الواردة في التقرير. ونحن نشارك بالطبع الأمين العام في تشجيع المجلس والجمعية على إيلاء اهتمام أكبر للمنظور الجنساني في الجهود التي يبذلانها من أجل منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا التوصية بأن ينظر مجلس الأمن في إنشاء آليات مبتكرة تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية أكبر. ونرى أن إنشاء هيئة فرعية للمجلس للنظر في اتخاذ تدابير وقائية في حالات معينة سيسهل عنصرها هاما في أنشطة مجلس الأمن بشأن هذه القضية. ونؤيد كذلك اعترام الأمين العام تزويد المجلس بتقارير دورية إقليمية أو دون إقليمية عن التهديدات التي يواجهها الأمن والسلم الدوليان. وهذا سيمكن مجلس الأمن من الاضطلاع باستجابات فعالة.

وترحب كازاخستان بالتوصية التي جاءت في التقرير بشأن استحداث استراتيجيات إقليمية تشارك فيها الأطراف الإقليمية بغية تعزيز منع نشوب الصراعات في الأجل الطويل. ولهذا التوصية أهمية خاصة بالنسبة لبلدي وغيره من بلدان وسط آسيا، التي تواجه زيادة انتشار الصراع في أفغانستان. ويسهم هذا الصراع في إحداث التوتر في المنطقة ويمثل تهديدا حقيقيا لاستقرار وأمن وسط آسيا والمجتمع الدولي ككل. وتؤكد الهجمات التي شنها المقاتلون الإسلاميون مؤخرا الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء الأزمة الأفغانية.

وقد دعا السيد نورسلطان نزاريف، رئيس جمهورية كازاخستان، في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في أفغانستان ووسط آسيا، بغية اتخاذ خطوات عملية لتثبيت استقرار الحالة في تلك المنطقة.

ونعتقد أن عقد جلسة خاصة من شأنه أن يستهل عملية اعتماد المجتمع الدولي تدابير سياسية واقتصادية وإنسانية شاملة لتثبيت استقرار الحالة في أفغانستان ولتحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما للشعب الأفغاني الذي يعاني. ويتطلب الواقع الحالي أن يعتمد المجتمع الدولي

مشترك بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ويؤيد وفد بلادي الرأي القائل إن منع نشوب الصراعات المسلحة يمكن أن يكون، على سبيل المقارنة، ذا منفعة اقتصادية ومجديا من حيث التكلفة، ومنقذا للأرواح ومحافظا على البيئة من أجل التنمية. ومع ذلك، لا بد من أن نعترف للأسف بأن منع نشوب الصراعات يظل أحد الجوانب التي تحظى باهتمام أقل في عمل الأمم المتحدة. وهذا يعني أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب على نحو ملائم لتحدي هذا العصر الحديث بإبداء الإرادة السياسية للدول الأعضاء والتزامها القوي بميثاق الأمم المتحدة.

وقد أشار الأمين العام كذلك إلى أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات المسلحة تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ويوافق وفد بلادي على أن منع نشوب الصراعات التزام جماعي للدول الأعضاء، كما يعتقد أيضا أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن مسؤولية واضحة عن صون السلم والاستقرار.

ولهذا يحتاج مجلس الأمن إلى التعاون الكامل من جانب جميع الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وينبغي بذل جميع الجهود لتوسيع نطاق التفاعل بين أجهزة الأمم المتحدة هذه ولتعزيز دور الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام، الذي يمكنه، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أية مسألة قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين.

وعندما أجرى أعضاء مجلس الأمن في الشهر الماضي مناقشة ركزت على منع نشوب الصراعات المسلحة، لقيت المبادئ والتوصيات التي وضعها الأمين العام استجابة ملموسة. ونرجو أن يتخذ مجلس الأمن قرارا مبكرا بشأن التوصية التي رفعت إلى هذه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة.

عملية العولمة قيودا ثقيلة على الدول ومقوماتها، مما يؤدي إلى تصعيد التوترات القائمة داخلها. وتوجد هذه الظروف في أصدق صورها في القارة الأفريقية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن هناك رابطة لا تنفصم بين السلام والديمقراطية والتنمية. ولهذا نرى أن منع نشوب الصراعات بين الدول يتطلب منا أن نعمل على إنشاء مؤسسات قوية للحكومات الديمقراطية تحمي سيادة القانون وتعزز حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في التنمية. وتقع مسؤولية تحقيق هذه الأهداف بصفة أساسية على عاتق الدول وحكوماتها الوطنية. ونحن نبدأ في أفريقيا في السير بخطى واسعة في جهودنا لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية. ومما ييسر هذه الجهود الإدراك المتنامي لدى القادة الأفارقة بأنه لا يمكن لمصير القارة أن يعتمد بعد الآن على حسن نوايا الآخرين، وأنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق دون إرساء السلام.

وفي هذا الأسبوع فقط قامت جمعية رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية باعتماد مبادرة بارزة التزم بموجبها القادة الأفارقة بتحمل مسؤولية مشتركة عن تدعيم آليات القارة لمنع نشوب الصراعات؛ ولتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ولتعزيز سيادة القانون ولاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وصونه؛ ولتعزيز دور المرأة في المجتمعات الأفريقية. ومع ذلك، فمن نافلة القول إن نجاح جهودنا يعتمد كذلك على إتاحة بيئة دولية مؤاتية، وبخاصة في مجالي التجارة الدولية وإلغاء عبء الديون.

ويود وفد بلدي، في ضوء هذه الخلفية، أن يعرب عن وجهات النظر التالية فيما يتعلق بدور الجمعية العامة في منع نشوب الصراعات المسلحة.

أولا، يرى وفد بلدي أن الجمعية العامة، بوصفها المحفل العالمي الوحيد، لها دور هام تضطلع به في منع نشوب

نمجا جديدة لتقييم الحالة السياسية والعسكرية والجيوبوليتيكية المعاصرة في منطقة وسط وجنوب آسيا، وأن يستحدث مفهوما جديدا من الناحية النوعية للتوصل إلى تسوية للحالة في أفغانستان تتضمن آليات للتدخل الدولي ولتعبئة الموارد المالية والمادية.

وتعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا أن المشاركة الفعالة من جانب منظومات الأمن الإقليمية في عمليات صون السلم والأمن الدوليين ستعزز قدرات الأمم المتحدة على صنع السلام. وقد ظلت كازاخستان تروج دائما لمبادرات المتعلقة بالمؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. ونحن نشعر بالامتنان لجميع الدول المشاركة في هذه العملية على دعمها لمبادراتنا ورغبتها الصادقة في العمل معا لبناء نظام أمن آسيوي. ويستضيف بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر القادم مؤتمر قمة للدول الأعضاء في المؤتمر. ونثق في أن ذلك المؤتمر سيشكل حدثا هاما في ضوء إسهامه في جهود المجتمع الدولي لضمان الأمن الإقليمي والعالمي.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

شكرا، سيدي الرئيس، على إجراء مناقشة اليوم حول تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985). ويود وفد بلدي في نفس الوقت أن يثني على الأمين العام لإعداده هذا التقرير الممتاز لإرشاد مناقشتنا هنا اليوم.

قبل أكثر من ٥٠ عاما، أنشئت الأمم المتحدة بناء على الأهداف الأساسية المتمثلة في إنقاذ البشرية من ويلات الحروب والصراعات العنيفة. ومع ذلك، لا يزال العالم اليوم بعيدا عن أن يكون مكانا يسود فيه السلام والعدل والأمن. فالنزاعات المحتدمة والصراعات العنيفة والشقاكات الإثنية والتعصب الديني وكراهية الأجانب والعنصرية تشكل بعض السمات الخطيرة للمجتمع الإنساني المعاصر. وكثيرا ما تضع

خصبة للصراعات العنيفة ويوفر البعد الإنمائي للصراعات فرصة مثالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليؤدي دورا أنشط في دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات. ويقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موقع جيد للمساعدة، بالتعاون مع الجمعية العامة، في وضع استراتيجيات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية للصراع. لذلك تتطلع إلى إجراء مناقشة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في دوره بشأن هذا الموضوع المعقد جدا.

وأخيرا، فيما يتعلق بدور الأمين العام في منع نشوب الصراعات المسلحة، يود وفدي أن يجيي الجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام عنان لتحقيق ترابط أكبر بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في معالجة الصراعات، مثلما برهنت البعثات الأخيرة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا.

وختاما، يبقى منع نشوب الصراعات المسلحة حتمية تاريخية تستمد جذورها من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن هناك الكثير مما يمكن القيام به، والكثير مما تم القيام به، لتحسين قدرات المنظمة في مجال الإنذار المبكر والتحليل، فإن نجاح منع نشوب الصراعات يعتمد في النهاية على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في نطاقه الأوسع للعمل باستمرار وحسم لإزالة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وسوف يتطلب هذا من الدول الأعضاء إعادة صياغة فكرتها عن المصلحة الوطنية، آخذة في الحسبان المفهوم المتغير للأمن الذي يتضمن التركيز على أمن الكائنات البشرية.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): نحييكم

سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة المعنية بموضوع ذي أهمية بالغة لبلدي ولقارتنا الأفريقية في الحقيقة. كذلك نشكر نائبة الأمين العام على تقديم التقرير المعني بمنع نشوب الصراعات.

الصراعات المسلحة، وبخاصة في إنشاء وصون القيم والقواعد العالمية، وفي تنمية قدر أكبر من الوعي. ويمكن للتقرير الحالي أن يشكل زخما لإجراء مناقشات في الجمعية في المستقبل تهدف إلى توطيد هذه القواعد والقيم العالمية.

وثانيا، يمكن للجمعية العامة، على الصعيد العملي، أن تظطلع بدور إيجابي في تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم للجهود الرامية إلى تدعيم القدرات الإقليمية على التعامل مع منع نشوب الصراعات وحلها.

إننا نشيد بجهود الأمين العام لتيسير التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ومع ذلك فنحن نعتقد أنه يمكن بذل المزيد في هذا المجال من خلال ضمان أن يصبح التعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية أكثر تركيزا على المجالات الرئيسية، مثل التحليل وتبادل المعلومات وبناء قدرات الإنذار المبكر في المنظمات الإقليمية.

ثالثا، كما أشار الأمين العام باستحقاق في تقريره، يشكل بناء السلام، سواء كان قبل أو بعد الصراعات، جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أوسع لمنع نشوب الصراعات والطبيعة المعقدة لمهام بناء السلام وضخامة الموارد المطلوبة له تقتضي إشراك مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة، مما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتطلب الرد على هذه التحديات توحيد الجهود والمشاركة الطويلة الأجل. وفي رأينا أن الجمعية العامة في موقع بارز لمواجهة هذه التحديات وللجمع بين طائفة من الجهات الفاعلة لضمان توحيد جهود المجتمع الدولي.

لقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة ادراكا قويا للصلة بين السلم والتنمية. وبالرغم من أن الفقر وتخلف التنمية لا يمتلان في حد ذاتهما الأسباب الجذرية للصراع فإن وجودهما مجتمعين مع عوامل أخرى يوفر بالتأكيد تربة

إننا نعتقد أنه عندما توجد عقبة عدم المساواة في الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد ما، فعلى الأرجح أن يقود ذلك إلى صراع مسلح لحل ذلك الخلل. فالناس يتمردون لأنهم يرون خللا بين آمالهم وقدراتهم. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخذ هذا الخلل شكل سيطرة قبيلة أو دين على القبائل أو الأديان الأخرى. وقد يحدث كذلك عندما تعيش الطبقة السياسية حياة الترف بتفاخر على حساب الجماهير وتهمل آمال الشعب وطموحاته. وقد كان هذا الوضع قائما في بلدي، سيراليون، في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. واستنتج بعض الأكاديميين في الحقيقة أن الوضع الذي وصفته للتو هو الذي تسبب في الصراع المسلح ببلدي.

كذلك تتفق مع التقرير على أن محكمة العدل الدولية عنصر لا غنى عنه في منظومة التسوية السلمية للمنازعات. ولكن المحكمة تسهم في حل المنازعات بين الدول وأحيانا بين المنظمات الدولية. وبعبارة أخرى، تفصل محكمة العدل الدولية في المنازعات ذات الطابع الدولي. لذلك فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو "ماذا عن المنازعات ذات الطابع غير الدولي، مثل عمليات التمرد من جماعات مسلحة داخل دولة؟"

نحن نعتقد أن إنشاء محاكم دولية ومحاكم خاصة للبلدان الخارجة من الصراعات وسيلة فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ولا يمكننا إنكار أن الذين يحملون السلاح داخل دولة يرتكبون جميعهم دون استثناء جرائم وحشية ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال والشيوخ. وإنشاء محاكم مخصصة ومحاكم خاصة - ودعوي أذكر هنا إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي ستبدأ عملها عندما تصدق ٦٠ دولة على نظامها الأساسي - سيكون في رأينا رادعا في المستقبل لمن يفكرون في الدخول في صراعات

وتحبي سيراليون الأمين العام على تقريره الرائع والشامل. لقد أعطانا التقرير أفكارا بناءة وحافزة للفكر على المزيد من التأمل. ومع ذلك، لا بد أن أعترف بأنني عندما أتكلم الآن، بعد أن استمعنا للمتكلمين الذين سبقوني، أحد نفسي أمام خيار عدم الإسهام في هذا النقاش البتة لأن أغلب ما كنت أريد أن أقوله تناولته وفود أخرى بالفعل. وإذا وقعت ضحية لهذا الاحتمال، فأني أقدم اعتذارا تاما.

ويجب على أي تحليل أن يشمل فحصا للأسباب الأساسية للصراع. وهنا يجب إعطاء أولوية عليا لتقييم المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد تتفق مع ربط الأمين العام بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة القائمة على الإنصاف بوصفهما نشاطين يعززان بعضهما بعضا. لذلك نؤيد كل التوصيات التي قدمها الأمين العام في هذا التقرير والمبادئ المصاحبة لها المذكورة فيه. وسوف نعقب على بعض جوانب التقرير.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن كل هيئات الأمم المتحدة هي أطراف فاعلة رئيسية في منع نشوب الصراعات. ودعوي أشير الى اثنتين من الهيئات الرئيسية، مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة صاحبة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، عليه دور رئيسي يؤديه في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويوفر الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الأساس للإجراءات الوقائية التي يقوم بها مجلس الأمن، كما يحددها التقرير. ورغم ذلك، ففي أغلب الحالات، إن لم يكن جميعها، لا يتدخل مجلس الأمن إلا عندما يكون الصراع المسلح قد نشب بالفعل. وفي هذا الصدد، تتفق مع الأمين العام على التوصية ٣ بتقريره، ولا سيما على إجراء الإنذار المبكر.

بصورة فردية وجماعية، وعلى واجبها في حماية مواطنيها. ونؤيد كذلك حق الأفراد في حمل السلاح دفاعاً عن حقوقهم الأساسية والدستورية.

وفي الختام، نهب بجميع البلدان المتقدمة النمو أن تصغي إلى نداء الأمين العام الموجه إلى مجتمع المانحين لزيادة تدفق المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية. فطوال السنوات القليلة الماضية، شهد تدفق المساعدة الإنسانية تباطؤاً. ويجب أن يتغير التباطؤ. وفي هذا الصدد، نشيد بدور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وبالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، في ملء الفجوات التي يخلفها تراجع المساعدة الإنمائية.

السيد لافال - فالديز (غواتيمالا) (تكلم بالأسبانية): إن مبدأ تقدم منع نشوب الصراعات على معالجتها ليس مبدأ صالحاً بصفة عامة فحسب، وإنما أيضاً موضوعاً لأمثال سائرة معروفة جيداً. وعليه، فمن شأن أي شخص يقتصر في كلامه على ذكر هذا المبدأ دون تطبيقه أن يبدي نقصاً في التفكير. ومع ذلك، يقتضي الواجب الإشادة بأي شخص يتساءل، بالإضافة إلى الكلام عن المبدأ، عن كيفية تطبيقه على أفضل وجه في ميدان معين. ونحن نشعر بصفة خاصة أثناء الجهود التي نبذلها لوضع حد للصراعات المسلحة بأنه مهما فكرنا على نحو متواصل ومتعمق في أفضل السبل الآيلة إلى إعطاء الأولوية لتلك الطرائق التي يتعين اتباعها قبل ظهور هذه الصراعات، فإنه يصعب أن نكون مغالين في تفكيرنا هذا.

وثمة أساس ممتاز لهذا التفكير يوفره التقرير الزاخر بالمعلومات الذي قدمه الأمين العام لنا في الوثيقة A/55/985. ومن بين المزايا العديدة لهذا التقرير، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الجهد الذي بذل من أجل وضعه لمعالجة موضوعه بصورة ابتكارية ومن كل زاوية يمكن تصورهما. ونود أن

مسلحة. ولذلك توجد صلة بين المحاكم الجنائية الدولية ومنع نشوب الصراعات المسلحة.

وإننا نؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٦٠ من التقرير بشأن مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا. ونشيد بالأمين العام على هذه التوصية. وإننا نتطلع إلى إنشاء هذا المكتب بعد النظر بعناية في كل جوانب دوره وولايته، من أجل تفادي تكرار أداء مهام هيئات أخرى في المنطقة. كذلك نؤيد بقوة التوصية ٩ من التقرير، إذ أن روح وهدف هذه التوصية ينسجمان مع طريقة التفكير في منطقتنا من العالم.

ونحن نؤيد المؤتمر المنعقد الآن بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد من الناحية القانونية والأخلاقية أن نتخذ إجراءات فورية لضبط إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها لتكديسها، وهي الأسلحة التي تسبب الجزء الأكبر من الإصابات والاعتداءات الناجمة عن الصراعات. وانتشار هذه الأسلحة إلى نحو لا يمكن التحكم فيه يساعد على تأجيج الصراعات المسلحة. وينبغي أن تبدي الدول الأعضاء المزيد من الشفافية بشأن إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبيعها. وفي هذا الصدد، نؤيد بحماس توصيتي الأمين العام ١٤ و ١٥ الواردين في التقرير.

وثمة حلقة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتمثل في الدور الذي يقوم به المجرمون الذين يرتكبون الجرائم المنظمة عبر الوطنية في هذه التجارة البغيضة. ونهيب بجميع الدول أن توقع باعتبار ذلك مساهمة ملحة، على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبلدي، سيراليون، ستوقع على تلك الاتفاقية قريباً. ومع ذلك، نؤكد على الحق المشروع للدول في امتلاك الأسلحة لاستعمالها بصورة شرعية، وعلى حقها في الدفاع عن نفسها

قد يعكس حقيقة أنه على الرغم من أن مجلس الأمن يدرك بلا شك الخطر الذي تشكله الصراعات المسلحة داخل الدول على السلم الدولي، فإن السلطات التي يخوله إياها الميثاق بصراحة تتعلق على نحو حصري تقريبا بالصراعات بين الدول. والبيانان الرئاسيان اللذان أشرت إليهما قد يشكلان إذا نوعا من التشويه للعمل الدبلوماسي.

ونحن ندرك أن العديد من الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير ينطبق على منع نشوب الصراعات بنوعيتها، ولكن الواضح أنه لا ينطبق في حالات أخرى إلا على منع نشوب الصراعات بين الدول. ومع ذلك، حتى وإن كانت هناك ملاحظات أو توصيات تنطبق بالتساوي على كلا الاحتمالين، لكان من المفيد إبراز الاختلافات بين ظروف التطبيق على نوعي الصراعات التي نحن بصدددها.

وهذه الملاحظة تتعلق خصوصا بالتوصيات ٣ و ٩ و ١٢ الواردة في التقرير. وبالإشارة إلى التوصية ٣ تحديدا، نحن لا نعتبر فحسب أن هناك جدوى من التحذيرات التي أطلقها في مجلس الأمن بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ممثلا كوستاريكا ومصر بشأن المخاطر الكامنة في تقديم تقارير إلى تلك الهيئة بشأن منع نشوب صراعات مسلحة محتملة في حالات محددة، وإنما نعتقد أيضا أنه عندما تعالج هذه التقارير منع نشوب صراعات محتملة داخل الدول، فهي تصبح خطيرة بصفة خاصة.

وبالانتقال الآن إلى مجموعة الأفكار الأخرى، نود أن نشير فيما يتعلق بأول الأهداف المذكورة في الفقرة ٥ وبالتوصية ١، إلى عدم الإشارة في الفقرة ٢٧ إلى ثلاث مبادرات هامة للجمعية العامة تتعلق بأشكال تسوية المنازعات بين الدول مثلما تحدها المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق. وإحدى تلك المبادرات هي مواد مشروع إجراء التحكيم وهو موضوع قرار الجمعية العامة ١٢٦٢ (د-١٣)

نبدى بعض الملاحظات بشأن هذا التقرير، خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين الصراعات المسلحة التي تجري بين الدول، والصراعات التي تجري داخل الدول، وهي، كما نعلم جميعا، أكثر شيوعا الآن.

وفي هذا الصدد، نرى أنه مثلما هناك اختلافات هامة بين طرائق حل نوع معين من الصراعات المسلحة أو آخر بعد نشوبه، هناك بالضرورة اختلافات كبيرة بين طرائق منع نشوب الصراعات، حيث أن تطبيقها يعتمد على نوع الصراع بذاته. والمعروف في حالات عديدة، أن منع نشوب صراعات بغیضة يقتضي تقصي أعراضها مسبقا. وعليه، ولدى التصدي للصراعات المسلحة المحتملة، لا بد أن نبقي في بالنا أنه مثلما تختلف أعراض الصراعات المسلحة بين الدول اختلافا كبيرا عن أعراض الصراعات المسلحة داخل الدول، هناك اختلاف كبير يعتمد على نوع الصراع المسلح بين الطرائق التي يتعين اتباعها في تقصي هذه الأعراض.

وأود أن أضيف أن ما قلته للتو عن أعراض الصراعات المسلحة ينطبق أيضا على أسبابها. وينبغي أن نلاحظ أيضا أن التمييز بين نوعي الصراعات المسلحة يؤثر تأثيرا كبيرا على ظروف التطبيق المنصوص عليه في الميثاق. وإذا أخذ في الحسبان هذا التمييز، فإن قراءتنا للفصلين السادس والسابع والفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق، وإن كانت قراءة سطحية، تكفي لترسيخ تلك الحقيقة. ومع ذلك، فإن التقرير المعروض علينا الذي يشمل بحق نوعي الصراعات المسلحة، لا يذكر كيف أن التمييز بينهما يؤثر على مختلف جوانب الموضوع.

ونرى أن هذا الطابع الذي يتصف به التقرير يأتي إلى حد كبير مما سبقه مباشرة أي: البيانان الرئاسيان لمجلس الأمن المؤرخان ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، اللذان لم يميزا بين نوعي الصراعات المسلحة. وهذا

بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، المرفق بالقرار ٥٧/٤٩.

وختاماً، أود أن أشير، فيما يتعلق بالتوصيتين ٥ و ٦ في التقرير، إلى حقيقة أن إحجام دولة عن إصدار إعلان في إطار المادة ٣٨، الفقرة ٢، من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية، لا يعني ضمناً بالضرورة أن تلك الدولة تتردد في قبول ولاية المحكمة في تحكيم نزاع معين مع أية دولة أخرى.

السيد لي هيونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعبر عن شكري للأمين العام على تقريره بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، الوارد في الوثيقة A/55/985. لقد حدد الأمين العام في تقريره منع نشوب الصراعات المسلحة بوصفه النشاط الرئيسي للأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين في القرن الجديد، واقترح توصيات تفصيلية وشاملة ترمي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات.

لقد كانت لدينا آمال كبيرة في تحقيق السلام العالمي عقب نهاية الحرب الباردة. إلا أنه على العكس، يواصل عدد الصراعات المسلحة التزايد بمعدل أكبر بكثير مما كان عليه أثناء عصر الحرب الباردة، مما نتج عنه سلسلة من المآسي التي أزهدت أرواح الآلاف من الأبرياء. ويشكّل هذا تحدياً للرغبة المشتركة للبشرية في جعل القرن الجديد سلمياً ومزدهراً.

لذلك فإنه من الطبيعي تماماً أن تتناول الأمم المتحدة قضية صون السلم والأمن الدوليين من زاوية جديدة، وأن تتخذ خطوات جديدة فعالة من خلال تشاور كامل بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد يرى وفدي أن منع نشوب الصراعات المسلحة هو أكثر الطرق الفعالة والعملية في صون السلم والأمن الدوليين، ونود إبراز عدة نقاط.

المتخذ في عام ١٩٥٨. ومع الاعتراف بأن هذا النص هو نص قديم أثار بعض الجدل في حينه، نعتقد أن تصرف الدول الراغبة في عرض نزاع ما على التحكيم لن يكون تصرفاً حقيقياً إذا لم تأخذ مواد مشروع إجراء التحكيم لدى إبرام اتفاق متشابه. وجدير بالذكر أيضاً الإعلان عن تقصي الحقائق المرفق بقرار الجمعية العامة ٥٩/٤٦، وكذلك القرار ٥٠/٥٠ المتخذ نتيجة مبادرة غواتيمالية، فيما يتعلق بأشكال المصالحة، وهي طريقة أخرى لتسوية النزاعات المشار إليها في المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق.

ونرى، مع ذلك، أنه في الفرع الثالث من التقرير، كان يمكن إيلاء أهمية أكبر للإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ودور الأمم المتحدة في هذا الميدان، وهو الإعلان المرفق بقرار الجمعية العامة ٥١/٤٣ الذي أشارت إليه نائبة الأمين العام في بيانها هذا الصباح، ولكن المشار إليه في الفقرة ٢٨ من التقرير فيما يختص بدور الجمعية العامة فحسب. ومع ذلك فإن هذا الإعلان يحتوي على أفكار يمكن أن تكون مفيدة جداً بشأن الإسهام الذي يمكن تقديمه لمنع نشوب الصراعات المسلحة، ليس من الجمعية العامة والهيئات الأخرى الرئيسية في الأمم المتحدة فحسب، وبالنسبة لدور الأمين العام على وجه الخصوص، نود أن نعيد إلى الأذهان النصوص الهامة الواردة في فقرات الإعلان من ٢٠ إلى ٢٤.

ونرى أنه كان من الممكن أن يكون أيضاً مفيداً إدراج إشارة في الفصل الثالث من التقرير إلى إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، المرفق بقرار الجمعية العامة ١٠/٣٧، إلى جانب التعقيب على الفائدة المحتملة له.

وكنا نود أن يتضمن القسم الأول من الفصل الخامس في التقرير إشارة إلى الإعلان المعني بتعزيز التعاون

وتسوية النزاع القائم بين دول أو داخل دولة سلمياً أم لا، أمر يعتمد بالكامل على إرادة الأطراف المعنية. ولن تسفر الأعمال القسرية، مثل فرض الجزاءات، بل الأمر الأسوأ، وهو استخدام القوة المسلحة، إلا عن تفاقم النزاع. وحتى إذا تم حل النزاع بالقوة فلا يمكن لمثل هذا الحل أن يكون حقيقياً أو دائماً. لذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم إيلاء الاهتمام المناسب للتعرف على بؤر النزاع المحتملة والأسباب الجذرية للمنازعات مسبقاً ولإيجاد المناخ الملائم لكي تحل الأطراف النزاع سلمياً وتحمل المسؤولية الكاملة بنفسها.

رابعاً، من الضروري تحسين دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد من المهم تعزيز دور الأمين العام في ضمان الحياد في أنشطة مجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات. وينبغي القيام بأنشطة مثل الدبلوماسية الوقائية باسم الأمم المتحدة على أساس الموافقة المسبقة للحكومات أو الأطراف المعنية.

ويرى وفدنا أن هذه الأفكار ستكون مفيدة للأمم المتحدة في جهودها الرامية لمنع نشوب الصراعات المسلحة في القرن الجديد.

السيد ستانسزيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية):

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نعتقد أنه إذا تم تنفيذ توصيات هذه الدراسة السليمة والشاملة بالكامل فسوف تسهم كثيراً في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الأساسي لهذه المنظمة كما هو معلن بوضوح في الميثاق. وفيما يتعلق بالهدف الأساسي هذا، يؤكد التقرير نفسه والآراء التي طرحت خلال نقاشنا على أن القضية الأساسية هي منع نشوب الصراعات. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن تكلفة العمل الوقائي أقل بكثير من تكلفة الضرر الذي ينتج عن الصراعات. وهي أقل حتى

أولاً، من المهم في منع نشوب الصراعات، في جملة أمور، أن تقام علاقات دولية سليمة تركز على مبدأي احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. إذ يشكل مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين حجر الزاوية لعلاقات دولية سلمية ومستقرة. ولا ينبغي أبداً التسامح في التعدي على السيادة - أسوأ سبب للصراعات. ومع ذلك، تستمر الانتهاكات العنيفة للسيادة، في شكل الاعتداء العسكري والحصار الاقتصادي والضغط السياسي على البلدان التي لا تحظى بالرضا. وفي الوقت ذاته، يجري التحريض على التناحر بين الدول والجماعات السياسية والعرقية المختلفة حتى تتوفر الحجج للتدخل في نهاية المطاف. إننا نعتقد أن هذا كان سبباً رئيسياً للعديد من حالات اندلاع الصراع المسلح في السنوات الأخيرة.

وإن التسلط والاستبداد، اللذين استشرىا في الآونة الأخيرة، يعرقلان إقامة علاقات دولية متساوية وعادلة ويهددان السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن إقامة علاقات دولية تركز على احترام السيادة وعدم التدخل هي أول وأهم مهمة للحل الأساسي لقضية الصراع.

ثانياً، ينبغي تهئية بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة في البلدان النامية. إذ تشكل الفجوة المتعاظمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والفقر المتفاقم مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعي وتمثل، علاوة على ذلك، تهديداً كامناً للسلم والأمن. وعليه ينبغي بذل كل جهد ممكن لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعاون الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة وعادلة تشجع التنمية المستدامة لكل البلدان.

ثالثاً، ينبغي اعتبار الحل السلمي للمنازعات على أيدي الأطراف المعنية، من خلال المفاوضات، مبدأً أساسياً.

أية دولة أو منظمة أو مجموعة مهتمة لا تمثل لأحكام قرارات مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بجدّين يجريان في نفس الوقت الذي تجري فيه مناقشتنا. فاللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم تدرس مقترحات جديدة لتحسين أداء الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وجعل العمليات أكثر كفاءة وفعالية؛ وفي هذا الأسبوع، بدأ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ومشكلة الأسلحة الصغيرة أصبحت أحد أكبر التحديات لأمن البشرية، وهي تتطلب اعتماد قوانين دولية تتضمن إجراءات وقائية مناسبة.

وثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يجري تسويق بعيد المدى للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من جهة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أسفر عن نتائج ملحوظة على الأرض، مثلما أكدته بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو. وتؤيد بولندا أية تدابير ترمي إلى تحسين وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي لهذا التعاون أن يكون أداة مفيدة لمنع نشوب الصراعات وإزالة التهديدات للأمن الدولي. والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، يتصف بمنتهى الأهمية لنا. ويجدوننا الأمل في أن يسفر ذلك التعاون عن نتائج أفضل في حل هذه الصراعات مثل الصراعات الدائرة في منطقة القوقاز أو مولدوفا.

من التكلفة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يدفعها نتيجة للتدخل الإنساني والتعمير بعد الحرب وبعد الصراع.

ومع ذلك، شهدنا العديد من الحروب والصراعات المسلحة وأعمال الإبادة التي لم تندلع بشكل مفاجئ بل تطور أغلبها ببطء من مجرد مصادر كراهية لها جذور عميقة في علاقات بعض الدول، وإلى حد كبير من أنواع مختلفة من عدم المساواة بين جماعات عرقية معينة وأقليات تتألف منها دولة معينة.

وكان بإمكاننا أن نخفض حدة المعاناة وأن ننقذ الأرواح، بيد أننا لم نرتفع إلى مستوى التحدي. والأمين العام يسترعي انتباهنا إلى المادة الأولى من الميثاق التي تنص بوضوح على أن الدول الأعضاء التزمت اتخاذ "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". والتقرير برمته دعوة واضحة إلى الوفاء بذلك الالتزام الذي قبله جميع أعضاء الأمم المتحدة بالتوقيع على الميثاق. وفي هذا الصدد، تعلن بولندا، من جانبها، عن الاستعداد للتعاون الكامل مع الأمين العام في تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره، وتشجع جميع الدول الأخرى على المشاركة في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تنفيذ هذا المفهوم الشامل للسلم والأمن.

ونود أن نبرز بعض الجوانب الهامة للتقرير. أولاً، بما أن لهذه المنظمة دوراً هاماً تضطلع به في مجال منع نشوب الصراعات، هناك ضرورة ملحة لتحسين التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ التوصيات الرامية إلى تبسيط الأنشطة الوقائية التي يقوم بها الجهازان الرئيسيان للأمم المتحدة وهما: مجلس الأمن والجمعية العامة. ومما يتصف بأهمية كبرى التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق منها بالاحترام الكامل لحظر الأسلحة المفروض على أطراف الصراع. وينبغي ألا نعجز الطرف عن

الزاوية لنشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في المستقبل.

ونود أيضا أن نبرز جانبا آخر للاستراتيجية الوقائية التي ذكرها الأمين العام. ومثلما أشرت إليه في بداية بياني، فإن الإساءات لحقوق الإنسان هي الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات. ولن تتمكن في المستقبل من تنفيذ إجراءات الوقاية بفعالية إلا إذا كنا جادين في مواصلة تكييف آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا المجال.

ونحن نوافق، مثلما أكد الأمين العام في تقريره، على أن هذه الآلية ينبغي أن تشمل تعزيز كل حق من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية. وهذا يفضي بنا إلى عامل الاستراتيجية الوقائية المتساوي في الأهمية أي: استراتيجية التنمية. فالتوترات الاجتماعية والإحباط الاجتماعي يولدان الصراع وعدم الاستقرار. لذلك، ينبغي لنا أن ندمج برنامجنا الاجتماعية والاقتصادية بهدف تخفيض مستوى الفقر والحرمان مع ضرورة إيجاد ثقافة جديدة للوقاية.

وتقرير الأمين العام يتضمن مجموعة متماسكة من التوصيات التي تبين لنا بوضوح ما ينبغي أن نفعله لترجمة التزاماتنا السياسية إلى أفعال بطريقة فعالة. وإن ما هو مطلوب توفر الإرادة القوية لدى المجتمع الدولي لتنفيذ هذه الالتزامات.

السيدة هافسالد (النرويج) (تكلمت بالانكليزية):

علمت للتو أن سفيرنا مضطر إلى حضور اجتماع هام، لذلك سأتكلم بالنيابة عنه.

إن النرويج ترحب بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات. والملاحظة بأن معظم العوامل التي حالت دون تدخل الأمم المتحدة لمنع وقوع الإبادة الجماعية في رواندا ما زالت قائمة اليوم وهذا ما يبعث على قلقنا العميق.

وإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، من شأنه أن يكون مصدرا لدروس عديدة عن هذا التعاون في مناطق أخرى، ولا سيما في أفريقيا، حيث تدور رحى معظم الصراعات الحالية. وتشيد بولندا بالخطوات التي اتخذها الزعماء الأفارقة بغرض تحويل منظمة الوحدة الأفريقية على مدى عام إلى الاتحاد الأفريقي المتوخى له أن يكون هيئة قوية ومتماسكة إلى حد أبعد. والتحول سيكون تحديا للزعماء الأفارقة في عملهم الرامي إلى القضاء على الفقر والأزمات الصحية التي تمثل الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات الكبرى.

وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده من أجل تضييق الفجوة بين الذين يملكون والذي لا يملكون. وينقسم المجتمع أحيانا انقساما اصطناعيا إلى مجموعات عرقية مختلفة، الأمر الذي يسفر مباشرة عن تفاوت الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والمساعدات الغذائية. ومثل هذه الظروف قد تفضي فورا إلى اندلاع الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام على نهجه العريض حيال منع نشوب الصراعات، مثلما يرد في التقرير. ونحن نتفهم سبب تكريس جزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية السنوية التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمسألة التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، ودور التنمية في تعزيز منع نشوب الصراعات في المدى البعيد.

وتقتنع بولندا اقتناعا عميقا بأنه لا يمكننا أن نفصل بين جميع هذه المشاكل. وفي هذا السياق، أود أن أبرز التوصية ١٢ من التقرير التي يبحث فيها الأمين العام على "زيادة اللجوء إلى عمليات الانتشار الوقائي قبل أن يندلع الصراع". ونعتقد بأن هذه الفرضية ينبغي أن تكون حجر

البلدان. وهي الجهات التي تتفاوض بصفة يومية والتي تمتلك شبكة واسعة من الاتصالات بالحكومات الوطنية والمجتمع المدني والوكالات المانحة. وهي كذلك الأطراف الأساسية التابعة للأمم المتحدة لبناء القدرات المحلية في مجالات مثل الحكم.

وبالتالي، ترتبط مسألة ملكية زمام الأمر على الصعيد المحلي بحجة هامة أخرى في تقرير الأمين العام، وهي أن الاستراتيجيات الناجحة لمنع نشوب الصراعات تستند إلى تعاون العديد من الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وكما ورد في التقرير، فقد استحدثت آليات مثل التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام المنسق المقيم، لتنسيق جهود الأمم المتحدة على صعيد البلدان. ونوافق على أن هذه الآليات تتيح فرصة هامة للتعرف على استراتيجيات منع نشوب الصراعات وتطبيقها على صعيد البلدان. وفي نفس الوقت، فإن إدارة الشؤون السياسية هي مركز التنسيق لمنع نشوب الصراعات. ويجري الاضطلاع بجزء كبير من أعمال هذه الإدارة في مجال منع نشوب الصراعات دعماً لمبعوثي الأمين العام وممثليه الخاصين، فضلاً عن المكاتب والبعثات الميدانية، مثل مكاتب دعم بناء السلام.

وقد ظللنا نتكلم طيلة سنوات عن العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية، إلا أننا لم نسمح لهذه العلاقة المتبادلة بأن تعمل على نحو كامل داخل منظومة الأمم المتحدة. فيجب إعطاء أولوية أكبر لتحقيق نهج متماسك وموحد لمنع نشوب الصراعات. وينبغي لجهود الأمم المتحدة أن تشكل كلاً متسقاً.

وتتوخى النزويج تركيزاً أقوى من جانب مجلس الأمن على ضرورة اتخاذ نهج أكثر تكاملاً إزاء السلام، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

فالتقرير يوفر بحد ذاته الأساس المنطقي الواضح لوجوب أن يظل موضوع منع نشوب الصراعات في أعلى جدول أعمال الأمم المتحدة.

وتشاطر النزويج الأمين العام رؤياه في أننا بحاجة إلى أن تنتقل منظومة الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. والواقع أن الحاجة إلى تزويد منظومة الأمم المتحدة بنهج واسع النطاق وموحد نحو السلام والأمن والتنمية هو جوهر عمل النزويج خلال عضويتنا في مجلس الأمن ومشاركتنا النشطة في منظومة الأمم المتحدة ككل. وهذا أمر مهم يتضمنه أيضاً تقرير الإبراهيمي، ونحن ناشد الدول الأعضاء أن توفر الدعم الواسع لتنفيذ توصياته.

وتوافق النزويج على أن منع نشوب الصراعات على نحو فعال يتطلب نهجاً شاملاً يشمل اتخاذ المجتمع الدولي تدابير سياسية، ودبلوماسية، وإنسانية، وفي مجال حقوق الإنسان، وإنمائية، ومؤسسية، وغيرها بالتعاون مع الأطراف الوطنية والإقليمية الفاعلة. وإجراء استعراض كامل لآرائنا بشأن كل تدبير من هذه التدابير يتخطى نطاق هذا البيان. ونحن نرحب بالنهج المنفتح الذي اعتمده الأمين العام في دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في وضع طريقة مفصلة لتنفيذ التوصيات المحددة في التقرير. وفي التعليقات التالية، سأحاول أن أفعل ذلك عن طريق عرض آرائنا حول المسائل الرئيسية الواردة في التقرير.

أولاً، نتفق على أن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يركز على ملكية زمام الأمر على الصعيد الوطني. وفهم الأسباب المحلية والأساسية لكل صراع مدخل جوهرى للمنع الناجح لنشوب الصراعات. وينبغي أن يكون تركيز المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، وبخاصة في مجال بناء القدرات المحلية. ولصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثيل واسع النطاق على مستوى

التعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز، وبخاصة على صعيد البلدان.

وهناك نطاق واسع من التدابير التعاونية في متناول يد منظومة الأمم المتحدة، مثل الدبلوماسية الوقائية والوساطة والحزاءات، فضلا عن دعم المبادئ الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان. وهذه هي، بل يجب أن تكون هي، المكونات الرئيسية للاستراتيجيات الوقائية.

ومع ذلك، لا تكون هذه الاستراتيجيات فعالة إلا عندما تكون الصراعات قائمة على مظالم يمكن معالجتها بهذه التدابير، وحيث توجد التزامات بالحلول السلمية للصراعات في المناطق المتأثرة بالصراع. ويجب ألا نغفل عن أن الرغبة في المكاسب والأطماع الاقتصادية الشخصية تؤدي إلى نشوب كثير من الصراعات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويتواكب اليوم الفقر الواسع النطاق والصراع المسلح في بلدان غنية بالموارد.

وكيف يمكن أن نكفل السلام بين المتحاربين الذين يسعون بنشاط إلى تقويض جهود منع نشوب الصراعات المسلحة؟ إن تخفيض مكاسب الحرب تدبير وقائي هام. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل جهوده لاستحداث تدابير أكثر فعالية تستهدف مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والعوامل المرتبطة به التي تؤدي إلى نشوب الصراعات المسلحة. وتبين لنا تجربتنا إلى الآن أن هذه التدابير تعمل على تعزيز السيادة الوطنية، بدلا من إضعافها.

وقد افتتح هنا في نيويورك في ٩ تموز/يوليه مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ومن الأهمية القصوى لهذا المؤتمر أن يتفق على برنامج عمل لكبح التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. والتدابير العملية لترع السلاح، مثل "الأسلحة مقابل التنمية"، ونزع السلاح

وتعتقد النرويج أيضا أن الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الاتساق تشمل تعزيز الفرع السياسي العام للأمم المتحدة، فضلا عن توثيق التعاون بين النظام الإنمائي للأمم المتحدة والجهاز السياسي لها، وبخاصة على صعيد البلدان. وتحتاج الأمم المتحدة إلى بناء القدرة على التحليل بدقة أكثر، إذا كان لها أن تعزز دورها في الإجراءات الوقائية. وينبغي للنظام الإنمائي للأمم المتحدة أن يشكل أنشطته وفق الأسباب الجذرية للصراعات المحتملة. ومن الأرجح أن تكون المعونة الإنمائية الموجهة تدبيرا وقائيا فعالا. وتتطلع النرويج إلى أن يحتل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الصدارة داخل النظام الإنمائي للأمم المتحدة لكي يدفع بهدف منع نشوب الصراعات إلى الأمام.

ووجود الأمم المتحدة على صعيد البلدان هام لمنع المبكر لنشوب الصراعات. كما أنه هام لضمان ارتكاز الاستراتيجيات الوقائية على المبادرات والمشاركات المحلية. ونرى أنه من الضروري توضيح أدوار ومسؤوليات منظومة الأمم المتحدة وخطوط اتصالات أعمالها على صعيد البلدان بغية كفاءة أفضل استخدام للموارد الموجودة من أجل منع نشوب الصراعات.

ويتعدى التعاون من أجل منع نشوب الصراعات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية - أو الاتحاد الأفريقي الآن - والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقوم بتطوير قدراتها على منع نشوب الصراعات. وهذه تدابير يجب على المجتمع الدولي أن يدعمها بفعالية. وتقدم النرويج الدعم إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. ويجب على الأمم المتحدة، في نطاق الولاية العريضة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسعى إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية بشأن منع نشوب الصراعات. ويجب أيضا تشجيع

من جانب محكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية من خلال الوسائل السلمية.

وتؤيد النرويج تأييدا كاملا دعوة الأمين العام للدول لقبول الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة واللجوء إليها لتسوية النزاعات وتعزيز دور سيادة القانون في العلاقات الدولية.

وينبغي لنا، كدول أعضاء، أن نفعل أكثر من الإعراب عن دعمنا لرؤية الأمين العام المتمثلة في الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ويجب علينا أن نملك زمام الأمر. فعن طريق قيادتنا في أجهزة الأمم المتحدة وبمجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة يمكن لهذا التغيير أن يتحقق. وفي نهاية المطاف، ترتبط هذه المسائل بالقضايا الشائكة المتعلقة بالسلطة وتقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وحيث أن منع نشوب الصراعات يتجاوز الحدود بين ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، فإنه تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية خاصة عن توفير نهج موحد للأمم المتحدة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وقد قدم لنا الأمين العام تحليلا عميقا للعوامل الرئيسية التي تسهم في اندلاع الصراعات المسلحة وتصعيدها وظهورها من جديد.

وما يجعل التقرير ابتكاريا ليس كونه يأخذ في الاعتبار الأسباب المباشرة والهيكلية التي تدكي نار الصراعات، ولكن كونه أيضا يجول هذه النظرات الثاقبة إلى توصيات محددة تهدف إلى تحسين الإجراءات الوقائية. والواقع أن التقرير يبعث برسالة واضحة للغاية/ ألا وهي أن

والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، أدوات هامة لمنع نشوب الصراعات. وناشد البلدان المانحة توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع. وتدعم النرويج نطاقا واسعا من التدابير العملية لنزع السلاح وتسهم في إنشاء الصندوق الاستثماري للأسلحة الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من دعمها للتدابير الإقليمية لكبح التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة.

ونوافق على وجوب المبادرة باتخاذ الإجراءات الوقائية في مرحلة مبكرة على قدر المستطاع من دورة الصراع لكي تكون فعالة. وهذه حجة قوية للاستخدام الكامل لوجود الأمم المتحدة على صعيد البلدان. فضلا عن ذلك، فإن التوقيت أمر حيوي في المنع العملي لنشوب الصراعات. ويجب إتاحة الموارد المالية على الفور بحيث تتمكن الأمم المتحدة من التصرف بسرعة. وتدعم النرويج الصندوق الاستثماري لمنع نشوب الصراعات، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نناشد البلدان المانحة الأخرى أن تقدم الموارد المالية إلى هذا الصندوق.

إن مسؤوليتنا بوصفنا دولا أعضاء أن نقدم الموارد اللازمة لمنع نشوب الصراعات. ويتضمن التقرير حججا قوية للروابط المتبادلة بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة. ويجب أن يعالج المنع الهيكلي لنشوب الصراعات الأسباب الجذرية للصراعات، مثل الفقر. ونرى أن عكس مسار الاتجاه السلبي في المساعدة الإنمائية الرسمية الدولية من شأنه أن يشير بوضوح أكبر إلى التزام المجتمع الدولي بمنع نشوب الصراعات.

وتود النرويج أن تؤكد كذلك أن المسؤولية الأساسية عن التسوية السلمية للصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية المعنية. ونود أن نشدد على الإسهام الهام

مستوى من التمثيل، في المشاورات الرسمية أو في الدورات العامة أو الاستثنائية. ولا يبدو مستصوبا قصر مناقشة منع نشوب الصراعات على مستوى الخبراء.

ولكي ينضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجهود، ينبغي له أن يزود نفسه بألية تساعد على جعله قادرا على الاضلاع بدور فعال. وتنشئ الفقرة الرابعة فكرة أفراد قطاع خاص رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدور التنمية في منع نشوب الصراعات. ويمكن لتلك المناقشة الرفيعة المستوى أن تتناول منع نشوب الصراعات وبناء السلام، بالمرونة اللازمة لإجراء مشاورات طوال السنة. ويمكن أن تكون إحدى وظائفها دراسة تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تقارير الأفرقة الاستشارية المخصصة، مثل الفريق المنشأ في عام ١٩٩٨ بشأن هايتي.

ودور الأمين العام والأمانة العامة هو نقطتي التالية. فنحن نؤيد بحماس المقترحات الواردة في الفقرة ٩ من التقرير فيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به الأمين العام. وننظر باهتمام خاص إلى فائدة بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة. وتمثل إمكانية دعم الأمين العام بشبكة غير رسمية من الشخصيات البارزة في جهوده من أجل الدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات، فكرة قيّمة للغاية. وعلاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي لمكاتب إدارة الشؤون السياسية وبعثاتها السياسية في شتى البلدان والمناطق التي يدور فيها صراع أن تقدم تقارير دورية عما تقوم بعمله، ليس إلى مجلس الأمن فحسب ولكن أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

وإذ نتقل إلى نزع السلاح، نؤيد توصيتي الأمين العام ١٤ و ١٥ بشأن الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة. ويحدونا الأمل في أن يعطي المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع

كل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في شتى مجالات نشاطها لديه إمكانية وقائية.

واسمحوا لي أن أعلق على نقاط معينة من التقرير وأن أضيف بعض المقترحات المحددة إسهاما في إنشاء ثقافة للوقاية. ونقطتي الأولى تتعلق بالجمعية العامة. ففي التوصية الأولى يؤكد الأمين العام الحاجة إلى مزيد من العمل الفعال من جانب الجمعية العامة، مستخدمة السلطات المنصوص عليها في المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق. وهذا يفرض من جديد وجود تصميم حقيقي وإرادة سياسية من جانب الدول الأعضاء لتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدور فعال في الحالات التي تتطلب عملا وقائيا أو في الحالات التي يكون فيها مجلس الأمن مشلولًا تماما. ونحن نؤيد أيضا التوصية ٢، بشأن النظر في الوسائل الممكنة لتعزيز التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، فإن فكرة إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمساعدة رئيسها على تعيين مسائل محددة باعتبارها ذات أولوية، تبدو فكرة مفيدة. ولكننا نرى أنه لا يمكن لذلك الفريق أن يحد نفسه في العمل كهيئة استشارية للرئيس. بل ينبغي أن يصبح آلية ثابتة دائمة لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

ونقطتي الثانية تتعلق بالدور الذي يضطلع به مجلس الأمن. ونحن نؤيد اعتزام الأمين العام تقديم تقارير إقليمية دورية عن الحالات التي تستدعي عملا وقائيا. ونرى مع ذلك، أن تلك التقارير ينبغي لها من الناحية المبدئية أن تعمم ليس بوصفها وثائق من وثائق مجلس الأمن فحسب ولكن أيضا بوصفها وثائق للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا نرى من عتبة تحول دون قيام مجلس الأمن من إنشاء هيئة فرعية لدراسة حالات منع نشوب الصراعات على نحو منتظم، كما يتوخى في الفقرة ٣. ومع ذلك، فإن أهمية هذا الموضوع تجعل من المستحسن أن يعالج على أعلى

بقوة التوصية ٢٩، بشأن الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي والموارد المتاحة للمساعدة الإنمائية.

وقد أثارَت قراءة تقرير الأمين العام أسئلة في أذهاننا فيما يتعلق بالإسهام الذي ينبغي أن تقدمه الأطراف الإنسانية الفاعلة في منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن المؤكد أن تسوية الصراعات السياسية تتوقف بصفة أساسية على الأطراف المعنية، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. ومع ذلك، هناك أمثلة عديدة من الحالات التي اضطلعت فيها الأطراف الإنسانية الفاعلة بدور رئيسي في السعي إلى إيجاد حل للصراعات - على سبيل المثال، بتوفير أماكن محايدة للاجتماعات وإنشاء قنوات للاتصال بين الخصوم. والعمل في مجال المساعدة الإنسانية أساسي أيضا لمنع اليأس والعجز عن الدفاع لدى اللاجئين والمشردين والجرحي من تغذية دائرة العنف وزيادة تدهور الحالة.

وصحيح أيضا أن الآليات الرامية لحماية حقوق الإنسان يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مخاطر الأزمة أو الصراع.

وعلى سبيل المثال، فإن التقارير المقدمة من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أو التي تتم خارج نطاق القانون قد استدعت الاهتمام إلى خطر ارتكاب القتل الجماعي في رواندا. ومن دواعي الأسف أن الاستجابة الصحيحة من قبل المجتمع الدولي لم تتحقق. فمن المهم أيضا، زيادة على الدور الوقائي لأجهزة الحماية، تعزيز أدوات النهوض بحقوق الإنسان، بما فيها بصفة خاصة خدمات المساعدة التقنية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولا فتوتني الإشارة إلى أننا في الأمم المتحدة نشعر على الدوام بشيء من الإحباط إزاء الفجوة بين قدرتنا على إعداد المقترحات وافتقارنا لوسائل تنفيذها. إذ أن العوائق

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قوة دفع جديدة للجهود الرامية إلى عكس اتجاه زيادة توفر الأسلحة في مناطق الصراعات. ونحن نشدد على أهمية التعاون بين جميع الدول الأعضاء للاستيثاق من أن يصبح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة عالمية فعالة.

ومع ذلك، فقد دهشنا لحقيقة أنه لم ترد إشارة في التقرير إلى نزع السلاح النووي وأهميته في سياق منع نشوب الصراعات. وتود البرازيل أن تؤكد من جديد الرأي القائل بضرورة المضي نحو القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأخص الأسلحة النووية.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنع نشوب الصراعات المسلحة هدفان رئيسيان لمنظمتنا. ويجب علينا تعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذين الهدفين معا، حيث لكل منهما مزاياه الخاصة. والتنمية تستحق العناية في ذاتها ولذا، مثلما يجب القيام بمنع نشوب الصراعات بسبب ضروراته هو نفسه. وحتى إن لم تكون هناك صراعات في العالم، ينبغي للتنمية والتغلب على الفقر أن يكونا واجبا أخلاقيا علينا. وللسبب نفسه، حتى لو كنا كلنا دولا متقدمة النمو، سيكون من الضروري الاستمرار في منع نشوب الصراعات بين البلدان وفي داخلها.

ولكن الشيء نفسه يصدق على كون حالات الصراع تذكيتها، من بين عوامل أخرى، أسباب هيكلية حاسمة، مثل عدم المساواة، والفقر والتهميش. ولذلك فإن الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب الصراعات، والقضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية استراتيجيات مكتملة.

ويقدم تقرير الأمين العام رؤية شاملة للجهود التي تبذل على نطاق المنظومة وتتسم بأنها أساسية في مكافحة الأسباب الهيكلية للصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، نؤيد

أحاول الخروج بشيء ثوري في جدته بشأن هذه النقطة، بل سأستند إلى الأعمدة الثلاثة الرئيسية التي تبدو لي حاسمة إذا كان لنا أن نلم بأطراف التفكير الوقائي، وهي التنمية، ودور المنظمات الإقليمية، ودور الأمم المتحدة.

فمنع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة والعادلة أولاً وقبل كل شيء نشاطان يعزز كل منهما الآخر. وتتطلب الفعالية في استراتيجية منع نشوب الصراعات التصدي لأسباب العنف الهيكلي من خلال الحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستمرة والعادلة والمسؤولية والالتزام من جانب الزعماء السياسيين. وهي تتطلب اشتراك الأمم المتحدة والوكالات والبرامج التابعة لها، ومؤسسات بريتون وودز، في الأجل الطويل وعلى نحو أكثر تكاملاً. ولذلك لأن البلدان الفقيرة لا يتوافر لديها في غالبية الأحيان من الموارد الاقتصادية والسياسية اللازمة لإدارة الصراع سوى قدر ضئيل للغاية لا يكفي لذلك، ويلزم مد يد العون إليها بتقديم المساعدات الإنمائية المهادفة، ووضع ترتيبات جديدة للتبادل التجاري والإعفاء من الديون، وممارسة الوساطة السياسية.

ولكن ذلك لا يكاد يشكل حلاً شاملاً ما لم يتوافر لدى الجهات الفاعلة على الصعيدين المحلي والإقليمي التزام راسخ بالتسوية السلمية ومبادئ الوقاية. فلا يمكن فصل كثير من الصراعات عن أطرها الإقليمية. وأود في هذا الصدد أن أؤكد الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات. فهي مؤهلة أكثر من غيرها بالنظر إلى إلمامها الوثيق ومصالحها، لكشف مواقع الخطر الممكنة والتغلب على المشاكل قبل أن تستحيل السيطرة عليها.

وتنعم أوروبا بثروة من المنظمات والترتيبات الإقليمية أوجدت على مر السنين طائفة شديدة التكامل من

لا تنشأ في أكثر الأحيان بسبب اختلاف التقديرات التي تجرى للمشاكل، فكثيراً ما يوجد توافق في الآراء داخل نطاق المنظمة بشأن النهج العام الذي يتخذ لحل المشاكل الرئيسية. وهذه مسألة دقيقة لا يمكن حلها نظرياً. فهي تتطلب تغييراً في الاتجاهات في الأداء اليومي للمنظمة، وعلى وجه التحديد في تقييم تنفيذ القرارات التي تتفق عليها جميعاً. وأرجو مخلصاً أن نلبي الآمال الرفيعة التي يثيرها اتفاقنا شبه الإجماعي على أهمية منع نشوب الصراعات المسلحة. ويتمثل التحدي الرئيسي أمامنا في تحويل ذلك التوافق في الآراء إلى استجابات مرئية وملموسة.

السيد شير كشنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية):

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم.

وتعرب ليتوانيا عن ترحيبها الكامل بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985). ويسلط هذا التقرير الضوء بشكل منظم على أن العولمة قد قضت على الترف المريح المتمثل في إغماض أعيننا عن الصراعات البعيدة أو الكامنة. وذلك ترف باهظ الثمن من حيث التكاليف البشرية وتدمير الاقتصادات والدول. وقد أكد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/25) ما لمنع نشوب الصراعات وتصاعدها من ضرورة إنسانية وأدبية ملحة وما يترتب عليه من مزايا اقتصادية. ويتمثل التحدي الذي نواجهه الآن في عدم الاكتفاء بالعكوف على هذا المنع بالخطب البلاغية وإنما ترجمته إلى واقع ملموس.

وقول ذلك أسهل دائماً من فعله. إذ لا بد من أن تكون الوقاية حجر الزاوية في نظامنا للأمن الجماعي. ومع ذلك فإنه يلزم لفعالية الوقاية حقاً توسيع نطاق تعريف الأمن بحيث يشمل المسائل الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية. ولن

ويتضمن تقرير الأمين العام زهاء ٣٠ توصية ترمي إلى تعبئة القدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة. وأغلب هذه التوصيات جديرة بالدعم الكامل من بلدي. وعدد منها لا يحتاج إلى موارد مالية كبيرة. وأفضل، نظرا لقصر الوقت، أن أفيض في تناول القليل منها.

وتتيح المادتان ١٠ و ١١ من الميثاق حرية واسعة للجمعية العامة في تناول مسألة منع نشوب الصراعات والنظر فيها من جميع جوانبها. ومن المقترحات التقدمية في هذا الصدد بناء تفاعل إيجابي بين المجلس والجمعية العامة، ولا سيما بشأن بناء السلام. وينبغي إعداد الإطار لهذا التفاعل بشيء من التفصيل.

أما المادة ٢٤ من الميثاق فتتطلب بمجلس الأمن دورا أساسيا في منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن دواعي الأسف أن المجلس والمرات متواترة لم يعط اهتماما لبادر تصاعد حدة الصراعات، إما لافتقاره إلى الإرادة السياسية أو للافتقار إلى الموارد أو كليهما. وواضح أن من الضروري للمجلس أن يتصدى لمنع نشوب الصراعات على نحو أكثر انتظاما. وتفضي التوصية بأن ينظر المجلس في إنشاء آلية من نوع ما، من قبيل إنشاء فريق عمل غير رسمي لمناقشة حالات المنع بشكل مستمر شوطا بعيدا صوب تعزيز ثقافة الوقاية.

ويتعين تناول الأبعاد الجديدة، الأبعاد الاقتصادية، للصراع. فمن المحتمل أن تنشب الصراعات إذا اعتقدت الدول أن بوسعها تحقيق الكسب من وراء نشوبها. وينبغي لمجلس الأمن إلى جانب أوساط الأعمال التجارية، أن يواصل العمل الذي يضطلع به في إعداد تدابير على درجة أعلى من الفاعلية ترمي إلى الحد من مكاسب الحرب وتستهدف مكافحة استغلال الموارد الطبيعية والعناصر المتصلة بها وبيعها ونقلها مما يذكي أوار الصراعات المسلحة. ومن الواضح أن

المؤسسات والممارسات التي لديها من القوة والانتشار ما يكفي لضمان السلام والأمن وتعزيزهما. ومن ثم فلا غرو أن ليتوانيا تعمل جاهدة إلى جانب الدول الديمقراطية الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية من أجل الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في وقت قريب نسبيا. وتلك أفضل استراتيجية للوقاية من مزالق العالم الحديث. وهي حالة لا يتحقق من ورائها سوى الكسب لأوروبا برمتها.

وفي المناطق الأخرى، تفضي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية والرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بخطى سريعة صوب تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات. وينبغي أن يجتهد المجتمع الدولي في تقديم المزيد من المساعدة والخبرة الفنية والتدريب لتلك المنظمات ولغيرها في الجهود التي تبذلها لتعزيز القدرة المؤسسية والقدرة على حفظ السلام. إذ يتعين على الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة، في نطاق الولاية الواردة في الفصل الثامن من الميثاق، التماس مزيد من الطرق لتطوير استراتيجيات المنع الإقليمية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

ومع أن المنظمات الإقليمية ينبغي أن تكون من الوجهة المثالية أول من يدق ناقوس الخطر ويخمد ألسنة اللهب، لا بد للأمم المتحدة من أن تقوم بعمل أكثر حزما للتصدي للأزمات. وتحدثت المادة ١ من الميثاق عن منع نشوب الصراعات بوصفه من مقاصد الأمم المتحدة الرئيسية في صون السلام والأمن الدوليين. وقد شغلت الأمم المتحدة بحماس على مر تاريخها بمواجهة المشاكل أكثر مما شغلت ببناء السلام. ويجب الآن أن يستعاض عن ثقافة ردود الأفعال بثقافة الوقاية.

المدنية تتيح إمكانيات لم تستغل بعد في مجال حفظ السلام الوقائي. ونعرب في هذا السياق عن تأييدنا لما قدمته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من مقترحات رامية إلى تعزيز هياكل الدعم ذات الصلة في المقر وإطار السياسات المتعلقة بأعمال الشرطة المدنية.

ولا يعني غياب الصراع المسلح في مجتمع من المجتمعات أنه ينعم بالسلام. وكلما ازداد وجود الأسلحة في سياق يتسم بالظلم كلما ازدادت هذه الأسلحة تأثيراً. وثمة حاجة ماسة إلى برنامج عمل أكثر تركيزاً لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها. وسنسعى لوضع خطة لعمل شامل من هذا القبيل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ويجب أن تشكل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءاً أساسياً آخر من الاستراتيجية الوقائية. وينبغي أن تُدرج في ولايات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة منذ بدايتها الأولى. ولا يقل عن ذلك أهمية كفالة وجود إطار عام للمساعدة المالية والتقنية على مكافحة انتشار الأسلحة وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويُلقي أي نشر لعمليات السلام، سواء كانت وقائية أو من قبيل رد الفعل، عبئاً هائلاً على الأمانة العامة للأمم المتحدة. فقدرتها ومواردها تنوء بما يزيد عن طاقتها. وتدعم ليتوانيا كثيراً من التوصيات التي جاءت في تقرير الإبراهيمي، إضافة إلى توصيات الأمين العام، وهي مفتاح القيام بمراجعة شاملة حقيقية لمشاريع الأمم المتحدة لحفظ السلام وموضوعه بقصد تعزيز تلك القدرة داخل نطاق الأمانة العامة.

وتؤيد ليتوانيا أيضاً دعوة الأمين العام لتوفير الموارد الملائمة لإدارة الشؤون السياسية حتى يتسنى لها الاضطلاع

الوقت قد حان منذ فترة لانتهاج نهج جديد إزاء تطبيق الجزاءات ومداهها وعمقها ورصدها.

وقد شهد العامان الماضيان استئنافاً حديراً بالترحيب لإيفاد مجلس الأمن بعثات تقصي الحقائق إلى المناطق المعرضة للخطر. ومن الأسس الجوهرية للوقاية الناجحة فهم الأسباب الكامنة وراء كل صراع، وهذا الفهم الذي يكتسب من خلال هذه الزيارات. وهو يكفل استناد استراتيجيات الوقاية إلى المبادرات والالتزامات المحلية. وقد يفيد في أوقات الأزمات إيفاد بعثة لمحاولة حشد الدعم لعمليات النشر الوقائي.

وسوف تتطلب الاستراتيجية الناجحة لمنع نشوب الصراعات التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والأمين العام والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وتعطي ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجلس الحق في أداء دور حاسم في اتقاء الصراع. ويتعين أن ينشأ بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حوار أكثر تركيزاً وأقرب إلى الطابع الرسمي بشأن منع نشوب الصراعات. وبالرغم من أن مؤهلات الأمين العام في مجال اتقاء الصراعات تتحدث عن نفسها، فإنه يلزم تعزيز الأدوار التي يضطلع بها تقليدياً في هذا المجال. ونشجعه على تطوير جهوده في مجال الدبلوماسية الوقائية وتعزيز هذه الجهود بالطرق الواردة في التقرير.

وبغض النظر عن مقدار ما يجري تصوره والتخطيط له على الصعيد الوقائي، فإن المحك الفعلي للحسم والإرادة يأتي حين يستدعي الأمر القيام بالنشر الوقائي. ومن المعقول زيادة الاستفادة الفعالة بالنشر الوقائي. إذ أن هذا النشر إذا ما بدئ به في مرحلة مبكرة سيوفر دائماً الدعم الموثوق للبلد المعني في تقدمه على طريق التحول. ونرى أيضاً أن الشرطة

الدبلوماسي أو العسكري، أو المنظور الذي يرتبط بمجال الأمن دون غيره.

وفي إطار هذه الرؤية الشاملة، وكما أكدت مختلف المحافل في مناسبات سابقة، فإن منع نشوب الصراعات دعامة أساسية لأفضل البدائل المتاحة أمام المجتمع الدولي لصون السلام والأمن الدوليين وأقلها عبثاً.

ويؤكد تقرير الأمين العام أحد المبادئ التي جري تأكيدها مراراً، وهو أن الجهود المتعددة الأبعاد من أجل تحقيق السلام والأمن ليست ميزة أو وظيفة محددة ولا اختصاصاً قاصراً على منظمة وحيدة على المسرح الدولي. وتشارك الأمم المتحدة بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية، ولكن بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ومجموعات الدول، والبلدان المشتركة مباشرة، والمجتمع المدني في البلدان المتأثرة؛ وتشارك كل جهة من هذه الجهات وفقاً لقدراتها ومسؤولياتها الخاصة. ونرحب بطبيعة الحال بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتضفي على هيكلها الاتساق الداخلي فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

ويبين التقرير أيضاً أن إجراءات المنع تشمل التفاعل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مما يتطلب دقة التنسيق، وتوزيع أدوار محددة يكمل بعضها بعضاً، على النحو الوارد في ميثاق المنظمة.

وفي رأينا أن هذا التأكيد يعطي رداً واضحاً على طلب كثير من الدول ضمن نطاق المنظمة. وتجد هذه الدول صعوبة بالغة من وجهة النظر العملية في تقبل أن يقتصر على جهاز وحيد من أجهزة منظومة الأمم المتحدة دون غيره، وهو مجلس الأمن، النظر في تصور وتحديد معايير العمل والفلسفة التي يتعين اتخاذها في صون السلام ومناقشة وتنظيم الأمور التي تقع ضمن الاختصاص الطبيعي للمحافل والأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة. وهذا أشد استعصاء على

مسؤولياتها بوصفها جهة التنسيق في اتقاء الصراعات. ومن شأن إنشاء وحدة جديدة للتخطيط الاستراتيجي والتحليل على نطاق المنظومة بأسرها أن يعزز أخذ المنظمة بنهج استراتيجي إزاء منع نشوب الصراعات. وأرى فيما يتعلق بتمويل إجراءات المنع من الميزانية العادية، بدلاً من الموارد الخارجة عن الميزانية، أن الوقت قد حان لمناقشة وضع أساس أكثر استقراراً لإجراءات المنع.

وختاماً، أسمحوا لي بأن أقول إن فعالية منع نشوب الصراعات ستشكل مجالاً متزايد الأهمية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في السنين القادمة. وإذا تجاوز اتقاء الصراعات الحدود الفاصلة بين ولايات الكثير من هيئات الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية توفير نهج موحد للأمم المتحدة. وتمثل المبادئ العشرة التي اقترحها الأمين العام نموذجاً لذلك النهج، وتؤديها ليتوانيا تأييداً كاملاً.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أسمحوا لي

بادئ ذي بدء بأن أنضم إلى الوفود التي أعربت عن ترحيبها بهذه المبادرة الهامة لإجراء حوار وإمعان التفكير بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وهذا الأمر واحد من أهم مفاهيم الأمن الجماعي الدولي، وهو في الوقت ذاته أحد المقاصد الأساسية لميثاق هذه المنظمة. ويود بلدي أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره الأخير، الذي قرأناه بكثير من الاهتمام، عن هذا الموضوع. ولا شك أنه سيسهم في إقامة مناقشة مفيدة ومتعمقة بشأن بدائل العمل في هذا المجال وعلى جميع الأصعدة.

ويشكل العمل المشترك لضمان الأمن والسلام الدوليين وتعزيز البحث عن التنمية هدفاً في المقام الأعلى من الأولوية وهو الجوهر الأساسي للمنظمة. وتنطوي إدارة الصراعات الدولية على طائفة هائلة من الجهود والاستراتيجيات المحددة التي تتجاوز مجرد التواجد

وترى بيرو أنه يجب أن يتمتع كل جهاز من أجهزة المنظمة بالقدرة على إنشاء إطار للعمل في مجالي السلام والأمن، لا سيما في منع نشوب الصراعات. إذ يمكن لهذه الأجهزة ضمن إطار من هذا القبيل أن تضم ما لديها من أفكار ومقترحات، علاوة على توصيات الأمين العام.

وقد أكدت بيرو في شتى المناسبات أن التدابير التي تتوخى تخفيض حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي تشكل عناصر ضرورية لإزالة الأسباب الجذرية للصراع، وخطوة صوب منع نشوب الصراعات، كما ذكر أيضاً في تقرير الإبراهيمي.

ونلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد تشديد الأمين العام على هذا الجانب الهام. فقد دعا جميع الدول إلى زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة علماً بأن الفقر في حد ذاته من الأسباب المؤدية لعدم الاستقرار والصراع وأنه لا إسهام في السلام الدولي يفوق تعزيز النمو والتنمية المستدامة لجميع الدول. ومن هذا المنطلق، سيكون الاجتماع الرفيع المستوى القادم المعني بالتمويل من أجل التنمية فرصة غير عادية لجس نبض المجتمع الدولي وقياس مدى اهتمامه بتقديم إسهام حقيقي في سبيل التوصل إلى السلام والأمن الدوليين.

ويمثل تحديد أسباب الصراع جانباً آخر من الأهمية بمكان. ويجب أن تنبع الاستراتيجيات العامة للتعاون في هذا الصدد من توافق الآراء. ويجب أن تضطلع بهذا العمل الأجهزة المختصة في منظمتنا، ولو أنه من واجب الدول المعنية بصفة خاصة، حيث تقع المسؤولية الأساسية عن معالجة هذه الأسباب على عاتق كل دولة منها.

ونوافق في هذا الصدد على أن دور الأمم المتحدة يتمثل بصفة رئيسية في دعم الحكومات الوطنية والعتور على حلول لهذه المشاكل، علماً بأن مشاركة الدولة المعنية ودعمها لا غنى عنهما لتنفيذ استراتيجية وقائية فعالة وإزالة

القبول والفهم، كما يشير التقرير، حين تكون الأمور التي يجري تناولها ذات طابع متعدد الأبعاد وحين تشمل، في كثير من الحالات، تدابير محددة لتعزيز السلام في الصراعات التي تكون ذات طابع داخلي أساساً ويتطلب الأمر التصدي لأسبابها الجذرية.

ولدينا اقتناع، رغم التسليم بهذه الحقائق، بأنه لا يزال يتعين التفكير المتعمق والاستكشاف على نطاق واسع من أجل تحديد الدور الذي يمكن أن يؤديه كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز دور المنظمة وقدرتها على العمل إزاء النطاق الهائل من الإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وتشمل هذه الإجراءات، فضلاً عن منع نشوب الصراعات، تعزيز السلام، ومعالجة أسباب الصراع، ووضع أسس صلبة من شأنها الترويج لتعزيز المؤسسات وتحقيق حد أدنى من التنمية داخل المجتمعات المعنية.

وفي رأينا أنه نظراً للطابع العالمي للجمعية العامة، فهي أنسب الهيئات لإيجاد توافق الآراء المطلوب، الذي سيمثل ثمرة الحوار والتنسيق مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل بمثابة عامل حفاز لجهود المنع التي تضطلع بها مختلف البرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ومن شأن إعداد إطار قانوني واضح يحدد للجمعية العامة هذا الدور، مع تحديد قواعد ومعايير للعمل، أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الغرض المنشود. ويستند هذا الدور إلى الدعم العام للجمعية العامة بسبب تمثيلها ومشروعيتها، سواء في عضويتها أو في نظامها الداخلي وطرق عملها. فهذه الخصائص تجعلها أكثر المحافل صلاحية للتماس توافق في الآراء بصدد المواضيع التي يشترك الجميع في المصالح واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها.

المتأصلة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادية والثقافية والبيئية.

مرة أخرى، يزودنا الميثاق بإطار قانوني واضح في هذا الموضوع، كما في غيره، يمكن أن تنشأ ولاية بالاستناد إليه ومن ثم يتسنى تحقيق الوقاية. فقد قطعنا على أنفسنا بمقتضى المادة الأولى منه التزاماً باتخاذ "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها". وعلى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة إسهام يتعين أن تقدمه لمنع نشوب الصراعات. ولكننا، بناء على المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق، نسند إلى الجمعية العامة على وجه الخصوص دوراً هاماً بالنظر إلى أنها تحظى بأكبر قدر من التمثيل السيادي. ونتفق مع الأمين العام على وجوب أن ننشط في استخدامنا لهذه الصلاحيات.

ونوافق مع الأمين العام أيضاً على ضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة على الأداء بإتاحة قدر أكبر من حرية العمل لبعثات بناء الثقة في مناطق الصراعات المحتملة، ومن خلال الاستراتيجيات الوقائية التي تشترك فيها المنظمات الإقليمية، ودعم الشبكات غير الرسمية التي قد تساعد على جعل الوقاية من الصراعات أمراً ممكناً. ونرى أنه يمكن تعزيز الإجراءات التي تتخذها "مجموعات الأصدقاء" بإشراك ممثلي المؤسسات المالية الدولية فيها، بالنظر إلى أن الاستجابات الاقتصادية تميل في معظم الحالات إلى الحيلولة دون تصعيد الصراعات التي يكاد يقتصر حدوثها في هذه الأيام على العالم النامي دون غيره.

وتود أوروغواي أن تعرب عن دعمها الشديد للجهود الجاري بذلها لمنع نشوب الصراعات. وتتوقف مصداقية منظماتنا وفعاليتها إلى حد كبير على النجاحات التي تحقّقها في إيجاد حل سلمي للنزاعات التي تزداد تعقيداً واستعصاءً على الحل عن ذي قبل.

عناصر التوتر القائمة في إقليمها. وهذه المشاركة الرئيسية واشترط قبول البلد المضيف لإيفاد البعثات الوقائية هما أيضاً من المبادئ التي تستند إلى القانون الدولي. ويسرنا ورودهما في هذا التقرير.

وسوف تواصل بيرو حرصها على متابعة ما تسفر عنه هذه المناقشات وتوافق الآراء الذي قد يتم التوصل إليه بشأن العمل الوقائي، استناداً إلى تقرير الأمين العام. ونرجو أن يمكّن هذا، بدعم هام من الأمم المتحدة، من إنشاء قدرة دولية متسمة بالكفاءة وفقاً لهذه الأسس. ويجب أن يقوم هذا الإجراء، كما يبين التقرير، على مبادئ القبول الوطني، والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل، والتعاون.

السيد بنيتيز سايتز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

لقد كانت مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة، التي تقوم الجمعية العامة اليوم بتحليلها، مصدراً للقلق في أوروغواي هنا في الأمم المتحدة منذ ولادة المنظمة. وهذا هو السبب في اشتراكنا، تمشياً مع مبدأ التسوية السلمية الذي يوجه سياستنا الخارجية، في مختلف عمليات حفظ السلام المنشأة في إطار الفصل السادس من الميثاق.

ونشعر بالامتنان للأمين العام بصفة خاصة لتقريره البالغ الأهمية المؤرخ ٧ حزيران/يونيه، الذي يحدد فيه استراتيجية يمكن عن طريقها لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال أن يحقق أقصى ما ينتظر منه، وذلك بتطوير ثقافة للوقاية تحل فيها الأعمال محل الأقوال. ونود أن نسلط الضوء على بعض الأسس المنطقية التي يقوم عليها هذا التقرير والتي نوافق عليها بشكل خاص. وينطبق هذا خاصة على فكرة أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق كل من الحكومات الوطنية المعنية وأن أحد الأهداف الرئيسية لعملنا الوقائي يتمثل في معالجة أسباب الصراع

المنظمة تمثيلاً، أن تتداول بشأن تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

إننا نقدر العمل الشاق والاهتمام اللذين أعد بهما الأمين العام وفريقه الماهر هذا التقرير كمحاولة أولى للتصدي لهذه المسألة المعقدة. ونرى أن تقرير الأمين العام أساس مفيد جداً للمناقشات سواء بشأن ما تضمنه أو ما لم يتضمنه. إن بعض الافتراضات والفرضيات الأساسية في التقرير تبدو متناقضة فيما بينها. وأنا أكرر هذا التعليق؛ وهذا بيان قلته من قبل في اجتماع لمجلس الأمن.

لكن كنا نقدر، على سبيل المثال، تركيز التقرير على دور الدول الأعضاء في منع نشوب الصراعات المسلحة، فإننا لا ننظر بعين العطف إلى الأمم المتحدة عندما تحل نفسها من التزاماتها بموجب الميثاق فيما يتعلق بالهدف الأساسي الخاص بتعزيز السلام والحفاظ عليه. إن الدول والمجتمع المدني لا يمكنهما وحدهما أن يكونا مسؤولين أساساً عن منع نشوب الصراعات، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بصراعات بين الدول. إن المسؤولية النهائية عن التفاوض وعن إنفاذ السلم تقع على هذه الهيئة الدولية، وبشكل خاص في الحالات التي تشترك فيها دولتان عضوان أو أكثر في نزاع أو صراع. وإذا ما كان العكس صحيحاً، فلن يكون هناك مبرر لوجود الأمم المتحدة نفسها، وربما نقوم عندئذ باللجوء إلى منظمة العفو الدولية أو صندوق تيد تيرنر.

إننا نشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى تحديد وتناول النزاعات التي يمكن أن تتحول إلى صراعات في مرحلة مبكرة لمنع العنف وسفك الدماء. لكن كيف يترجم هذا الهدف إلى حقيقة واقعة؟ هذا سؤال يحتاج إلى إجابة. بل إن هذا يمكن أن يحدث لا عن طريق انقضاء أية مسألة أو تجنبها وإنما عن طريق إبداء الإرادة السياسية للتصدي لها. ومع أن ذلك محزن، فإن الانتهازية السياسية

حتماً، نود أن نعرب عن تأييدنا بصفة خاصة للمبادرة بإنشاء آلية استشارية داخل نطاق الأمم المتحدة، ويجب أن يتم هذا في رأينا عن طريق الجمعية العامة تعزيزاً للتنسيق والتفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في التعامل مع منع نشوب الصراعات والعمل على بناء السلام.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): من الأمور الطيبة حقاً أن أراكم سيدي على رأس هذا الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يسعى لتأكيد سلطته على ما يبدو، في انطلاق حقيقي من روح إعلان الألفية، بالتحرك خلال الأشهر الأخيرة من قاعة إلى قاعة كشخص طريد حتى ينتهي به الأمر إلى التماس المأوى في قاعة مجلس الوصاية.

وأرجو أن يتلقى عموم الأعضاء تفسيراً للسبب في انتقال هذه الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة من قاعة لقاعة. فأحياناً توجد أسباب وجيهة لذلك. وقد كانت قاعة الجمعية العامة رهن الإصلاح والتجديد. غير أنه لا مبرر في هذه الحالة لأن تنتقل الجمعية العامة من مقرها لتوفر مكاناً لأي نشاط آخر، لا سيما بعد ظهر اليوم، حيث لا يجري نشاط ما في قاعة الجمعية العامة. لهذا أرى من الضروري أن نفعل شيئاً على الأقل للحفاظ على هيئة الجمعية العامة. وأعتقد أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء الأمم المتحدة - أو على الأقل أسمح لنفسني بالتعبير عن تطلعاتهم - عندما أسترعى انتباه الأمانة العامة إلى الأمر عن طريق المساعي الحميدة للرئيس.

اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع بشأن مسألة تمنا جميعاً بشكل حيوي. ومن المناسب حقاً للجمعية العامة، التي هي أكثر أجهزة هذه

الميثاق يصف بوضوح الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة وأمينها العام في تنفيذ أحكامها وقراراتها - وهنا، أود أن أذكر بالتحديد الأنماط المفصلة في الفصل السادس من الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. والإحجام عن ذلك بسبب ميول سياسية أو على أساس أسباب تقنية بحجة يسيئ إلى الميثاق ولا يمكن التسامح بشأنه. وتقاعس مجلس الأمن بشأن تنفيذ قراراته، كما هو الحال في قضية كشمير، وبشكل انتقائي، كما هو الحال في أفغانستان، يوحى بنهج تحزبي يعمل على إدامة هذين الصراعين. فالانتقائية أو التمييز بين المناطق والحالات نهج لا يفتقر إلى التبرير فحسب وإنما يتنافى مع ذات المبادئ التي أنشئت هذه الهيئة العالمية من أجلها.

إننا نؤيد التوصية في التقرير بأن الجمعية العامة ينبغي أن تنظر في استخدام سلطتها بشكل أكثر نشاطاً لمنع نشوب الصراعات المسلحة. واتفق أيضاً على أن الأمين العام ينبغي أن يؤدي دوراً رئيسياً في منع نشوب الصراعات المسلحة عن طريق السبل والآليات الموضوعية تحت تصرفه. وفي بيان خلال المناقشة المفتوحة بشأن هذا التقرير في مجلس الأمن يوم ٢١ حزيران/يونيه، ذكرت بعض المعايير الواسعة المحددة التي يمكن أن تشكل أساساً لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وأوصيت بقائمة كاملة من التدابير، وآمل أن تنظر الأمانة العامة بعناية في مقترحاتنا.

إن باكستان، باعتبارها عضواً من أعضاء المجتمع الدولي مسؤولاً ملتزماً بالقانون، تعي التزاماتها في النهوض بالسلم والاستقرار في العالم. وفي منطقتنا، تبذل باكستان كل جهد ممكن لمنع نشوب صراعات مسلحة في المستقبل. وحتى في هذه اللحظة تتخذ باكستان خطوة جسورة في ذلك الاتجاه، حيث يبدأ رئيس جمهوريتنا زيارة تاريخية للهند بهدف تعزيز السلم الدائم في جنوب آسيا.

والمصالح الذاتية للقلة، بدلا من المصلحة الجماعية، تملئ، في كثير من الأحيان، جداول أعمال هذه الهيئة العالمية. والقرارات تلو القرارات تصدر بينما النزاعات تتفاقم، والدماء تسيل والأرواح الغالية تزهق.

وهنا أود أن أعطي مثالين وهما شاهد حي على لا مبالاة الأمم المتحدة وتقاوعسها. وهما مسألتنا فلسطين وكشمير. وهاتان المسألتان لهما أصولهما في إنكار حق الشعوب في تقرير المصير. وكتاهما سببتا حروبا وما زالتا نقطة اشتعال خطيرة، ذات آثار بالغة على السلم الإقليمي والعالمي. وكتاهما تركت ظلم سياسي وتعبير عن قمع مستمر. ومرور عقود من اللامبالاة والقمع الصادر عن الدولة لا يمكنه أن يقضي على السعي من أجل الحرية والعدل من جانب الشعبين الكشميري والفلسطيني. لكن من المحزن أن كرهما يستمر بينما الأمم المتحدة تتخذ موقف المتفرج الصامت.

يشير تقرير الأمين العام إلى أهمية تناول الأسباب الجذرية كوسيلة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نرحب بهذه الملاحظة. هذا نهج عملي بالفعل. لكن ما صعب فهمه هو التشخيص بأن هذه الأسباب الجذرية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أساساً وهي تكمن وراء الأعراض السياسية للصراع. هذا غير واقعي، في الحقيقة، بل العكس هو الصحيح. وهناك أمثلة أخرى كثيرة، بالإضافة إلى كشمير وفلسطين، يمكن إعطاؤها لإثبات أن العوامل السياسية، وليس الاجتماعية أو الاقتصادية كانت وراء صراعات مستمرة مثل الصراع في أفغانستان والبلقان والقفقاس ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. خير للأمم المتحدة أن تخطئ في توحي الحذر، بدلا من تشخيص خاطئ يؤدي إلى علاج خاطئ.

أثناء المناقشات التي دارت في مجلس الأمن في الشهر الماضي تناول وفد بلادي التوصيات التي رفعها التقرير إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ونود اليوم أن نركز على توصيات أخرى تقع في اختصاص الجمعية العامة، التي تضطلع بدور حيوي في تدعيم قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة وإنشاء ثقافة المنع التي يجب أن تشكل قاعدة للسلم المستدام.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن إنشاء ثقافة المنع سيتطلب استخداما أكثر فعالية لسلطات الجمعية العامة بموجب المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق. ولا شك في أن فعالية الجمعية العامة في عدد من الاستراتيجيات التقليدية لمنع نشوب الصراعات يتطلب تحسينا فوريا. ولهذا، يسرنا أن يشير الأمين العام إشارة خاصة إلى دور الجمعية العامة في تعزيز الممارسات الرامية إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونعتقد أن الجمعية لا تستخدم الآليات المتاحة لها استخداما كاملا، ويجب أن تتخذ خطوات عاجلة لإعادة استخدام آليات تسوية المنازعات بالطرق السلمية، بما فيها إنشاء فريق للاستقصاء والتوفيق والاتجاه إلى لجنة للنوايا الحسنة والوساطة والتوفيق. ومن الأمور الحيوية أن يجري تطبيق الدبلوماسية الوقائية في الوقت المناسب من خلال هذه الآليات.

في ضوء الطبيعة المتعددة الجوانب للصراعات، نعتقد كذلك بأن دور الجمعية يجب أن يتضمن نطاقا واسعا من الاستجابات في مجالات نزع السلاح وحقوق الإنسان والتنمية، ضمن أمور أخرى. وهذا النهج يعطي أولوية للأسباب الجذرية الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية والسياسية والهيكيلية للصراع، التي يجب معالجتها إذا أردنا أن نتكلم جهودنا لمنع نشوب الصراعات بالنجاح.

نحن في حاجة إلى الدعم والتشجيع والمشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن إرساء السلم والأمن في جميع أنحاء العالم لكي نحقق ونصون السلام، الذي ظل صعب المنال إلى الآن، لا لسبب إلا لأنه لم تجر معالجة السبب الأصلي للصراعات والتوترات في منطقتنا. وتقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى عاتقنا بنفس القدر المسؤولية عن منع نشوب الصراعات المسلحة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. ولا يمكن أن ينجح ذلك إلا بالشراكة بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء واضطلاع الأمم المتحدة بالدور القيادي.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية):

يدور عدد من الصراعات في شتى أنحاء العالم يثير القلق، ويصبح فيه المدنيون الأهداف الرئيسية. ويجري الاعتداء على النساء والأطفال والشيوخ والمرضى وطردهم من ديارهم على نحو منهجي. ويعامل الأطفال بوحشية بانتظام، فيجندون وتبتر أطرافهم ويلحق بهم الأذى. أما الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاستخفاف بالحياة البشرية والقيم الإنسانية فقد بلغت أبعادا جديدة تبرر بوضوح تنامي التوافق الدولي في الرأي على أن منع نشوب الصراع المسلح أقل كلفة بالمعايير الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية من علاج الصراع بعد نشوبه.

ولهذا يشكر وفد بلادي الأمين العام على تقريره الشامل الحافز للتفكير، الذي يقدم استجابة لطلب مجلس الأمن أثناء رئاسة جامايكا في تموز/يوليه ٢٠٠٠. إن تحليله يتيح إطارا مفيدا لتقييم دور منظومة الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة ويقدم منهاجا هاما للمزيد من العمل.

ونؤيد كذلك مناقشة الأمين العام المجتمع الدولي للمناحين بأن يزيد من تدفق المساعدات الإنمائية إلى البلدان النامية، وبخاصة أن ينظر على نحو جاد في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية.

ومن المهم كذلك إيلاء اهتمام خاص للتوصيات الرامية إلى تدعيم قدرة الأمانة العامة على تطوير ودعم التدابير التي يتخذها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات. ونود بصفة خاصة أن نسترعى الانتباه إلى التوصية ١١، التي تحث الجمعية العامة على توفير الموارد الملائمة لإدارة الشؤون السياسية بوصفها مركزا لتنسيق عمليات منع نشوب الصراعات، لكي تضطلع بمسؤولياتها في منع نشوب الصراعات وبناء السلم في منظومة الأمم المتحدة.

نود كذلك أن نؤكد بعض التوصيات الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على استهداف تلبية احتياجات الأطفال، بما فيهم المراهقون، في الحالات التي يمتثل فيها نشوب صراع، لأن ذلك يمثل جانبا مهما من الاستراتيجية الطويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات؛ وإلى تدعيم قدرة وسائط الإعلام وشؤون الإعلام على مواجهة دعوات الكراهية في الحالات المعرضة لنشوب صراع؛ وإلى تقديم المزيد من الموارد لأنشطة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، لا سيما في مجال منع الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة.

ومن المناسب أن تجري مناقشة التقرير المعني بمنع نشوب الصراعات المسلحة في الجمعية العامة في نفس الوقت الذي يعقد فيه المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وجامايكا، عندما تكلمت، في ذلك المؤتمر، أكدت على الرابطة

ولهذا، يؤيد وفد بلادي رأي الأمين العام بأن اتساع مجال المسؤولية الملقاة على عاتق الجمعية العامة يتيح الفرصة لإدماج منع نشوب الصراعات في دراستها لعدد من الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها الحالي.

ومن الواضح أن الميزة النسبية لمعالجة حالة صراع وشيك الحدوث لن تقتصر دائما على جهاز واحد. وللجمعية العامة، مثلها مثل مجلس الأمن، حدود، ولا يمكنها أن تتصرف في جميع الظروف. وأحيانا يكون أكثر الأطراف ملاءمة الأمين العام أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو وكالة ذات صلة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وللجمعية العامة دور هام تضطلع به في استكمال الإجراءات التي يتخذها غيرها من الأجهزة، بما فيها مجلس الأمن، وبخاصة في مجالات المنع الهيكلي، لكي تكفل في المقام الأول عدم نشوب الأزمات، أو عدم تكرارها إذا نشبت.

وفي هذا الصدد، تؤيد جامايكا توصية الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة في سبل تعزيز تفاعلها مع مجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات، وبخاصة وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات ولبناء السلام. ونؤيد بشدة كذلك الاهتمام الذي أولاه الأمين العام في التقرير لضرورة التعاون بين جميع أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المجتمع المدني.

ويسلط التقرير الضوء بكل حق على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة، بما فيها صناديقها وبرامجها، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز، بإدماج منظور لمنع نشوب الصراعات ضمن عملياتها، وبضمان توفير الموارد والإجراءات الإنمائية الكافية لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات، بالإضافة إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

الحاسمة التي تتسم بما عملينا التعمير وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع فيما يتصل بمنع تكرار الصراع المسلح.

خامسا، من شأن إقامة تعاون واسع النطاق بين العناصر الفعالة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وعلى صعيد المجتمع المحلي أن تكفل وضع استراتيجيات وقائية معززة تستجيب لخصوصيات الحالة في كل دولة.

لقد تصدى الأمين العام في تقريره عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا لعدد من هذه القضايا. ويتحتم أن تظل تلك القضايا قيد النظر أيضا عند بحث الصراعات على الصعيد العالمي، وتطلع إلى عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي يبحث في تنفيذ التوصيات المتضمنة في ذلك التقرير.

وتتطلع أيضا إلى نتائج المناقشات بشأن منع الصراعات المسلحة في منتديات أخرى ونأمل أن تترجم التوصيات التي سنتبثق عن هذا الاهتمام على نطاق المنظومة بهذه القضية على جناح السرعة إلى أعمال ملموسة.

وبينما نناقش هنا آليات مجردة، يتعين علينا ألا ننسى أن للصراع المسلح وجها إنسانيا، غالبا ما يكون وجه طفل تتعرض سلامته ورفاهيته للخطر ويجرم من فرصة النماء ليبلغ مرحلة البلوغ في صحة وسلام وكرامة. من أجل هذا الطفل لا بد أن نواجه التحدي ونجعل منع الصراعات المسلحة الركن الأساسي في إجراءات الأمم المتحدة، تمشيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يتشرف وفد شيلي بالمساهمة في تطوير موضوع وثيق الصلة بصفة خاصة، هو موضوع منع الصراعات المسلحة، في ضوء التقرير الذي قدمه الأمين العام، الذي نقدره بالغ التقدير لحتواه ولأنه جاء في أنسب وقت. يقدم التقرير مساهمة كبيرة في التطوير المطرد لهذا الموضوع المعقد. وسنواصل الاهتمام

الواضحة بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا قيود واستخدامها، والتهديد المتزايد للأمن الذاتي والحكم السديد وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومن الواضح أن أية استراتيجية وقائية يجب أن تتضمن آليات فعالة لعلاج انتشار تلك الأسلحة التي تشكل تحديا خطيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وبالتالي لإرساء السلم والاستقرار.

إذا أريد للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها الوقائية، وتسهم بفعالية في إرساء سلام مستدام وتنشئ ثقافة وقائية حقيقية تشد الدول فيها مساعدة المنظمة لحل النزاعات، ثمة عدد من العوامل يتعين أن تشكل جزءا أساسيا من استجابة الأمم المتحدة.

أولا، لا بد أن تبذل منظومة الأمم المتحدة قصارى جهدها لتطوير نهج عاجلة وقابلة للتطبيق وفعالة تحظى بدعم واسع النطاق من جانب أعضاء المنظمة وتحترم مبادئ الميثاق وأحكامه.

ثانيا، لا بد من التصدي للعوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسبب الصراعات ومعالجة تلك العوامل في أبكر مرحلة ممكنة من خلال عمليات تعاونية لا تتسم بالتحدي ينصب تركيزها على الاستجابات على الأجلين القصير والطويل، على حد سواء.

ثالثا، ينبغي تشجيع الدول على تحمل المسؤولية الأساسية عن منع الصراعات المسلحة، وينبغي أن يكون منع الصراعات حسيما أكد الأمين العام، عملية يُضطلع بها على الصعيد الوطني.

رابعا، لا بد من إيلاء الأولوية للتنمية والقضاء على الفقر وهزيمة بيئة تمكينية لتحقيق سلام مستدام خلال مرحلة ما بعد الصراع عند التفكير في اتخاذ إجراءات، نظرا للأهمية

ونرحب بالإعلان عن بدء ممارسة تقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن عن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، ونعتقد بأن الاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق عامل مخصص للمناقشات المستمرة في مجال المنع اقتراح له أهميته. وعلى نفس المنوال، نعرب عن أملنا في أن تقدم التقارير المرحلية التي سيرفعها الأمين العام إلى مجلس الأمن، إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة أيضا. ونعتبر أن اقتراح التفاعل الفعال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتصل بمنع الصراعات اقتراح مهم وضروري. لقد طرح الأمين العام بعض المقترحات في هذا السياق ويرى وفدي أنها سارة، ولكن لا بد من مناقشة صحتها. وفي هذا الصدد، نوصي بأن يولي الرئيس اهتماما يتسم بالأولوية للنتائج التي يمكن تجميعها من شتى البيانات التي يُدلى بها في هذه القاعة، كي يتسنى لنا أن نستكشف النهج التي تحظى بالتأييد على أوسع نطاق.

ويدرك بلدي أن حشد الموارد لإقرار السلام عنصر جوهري ضروري لأية مبادرة على الصعيد الوطني أو الدولي لمنع الصراعات أو احتوائها أو حلها. ولذلك، نود أن نبرز أهمية الحاجة إلى إيلاء الأولوية للمبادرات الدبلوماسية، تمشيا مع أحكام المادة ٣٣ من الميثاق، لأنها، دون شك، من أهم الإجراءات الاقتصادية، وهي الأسهل من حيث التنفيذ والأكثر فعالية في أغلب الأحيان.

إن آليات الإنذار المبكر تضطلع بدور وثيق الصلة بمنع الصراعات. ولكن بدون اتخاذ إجراءات سريعة يصبح الإنذار على هذا النحو قليل النفع. وبالرغم من أن بلدي لاحظ خلال السنوات الأخيرة ازدياد قدرة الأمم المتحدة، فإن هذه القدرة الأكبر لا بد أن تؤدي إلى إجراء أسرع يتسم بالفعالية، سواء كنا نتكلم عن مبادرات دبلوماسية، أو نشر قوة لحفظ السلام أو تدخل إنساني.

متابعة النتائج التي ستتوصل إليها مناقشة هذا الموضوع في شتى هيئات الأمم المتحدة وسنشارك بنشاط في التوصل إلى توافق الآراء الممكن الذي سينبثق عن هذه المناقشة.

ويحيط بلدي علما مع القلق، على غرار معظم أعضاء المجتمع الدولي، بأن الصراعات المسلحة تظل تشكل تهديدا حقيقيا للتنمية في أماكن كثيرة من العالم، لا سيما في المناطق الأكثر فقرا. ولذلك، نعتقد بأنه لا يوجد غرض أسمى من تجميع جهودنا لمنع وقوع تلك الصراعات. ويستند هذا النوع من المنع بصورة أساسية إلى تعزيز الأمن والتنمية البشرية. إن ضمان الأمن البشري بأوسع معانيه هو المهمة الأساسية للأمم المتحدة، ومن أكثر الطرق فعالية في تنفيذ هذه المهمة طريقة المنع الحقيقي والدائم.

والتقرير الذي قدمه الأمين العام لنا تقرير شامل جدا وينبغي أن تبثه الدول الأعضاء بعناية فائقة. وفي بياننا هذا نود أن نبرز فقط بعض الجوانب التي تهمنا بصفة خاصة، وسنقدم في وقت لاحق نتيجة تحليلنا الشامل لهذا التقرير ومن ثم نوافق، مثلما يرد في التقرير، على فكرة أن المسؤولية الأساسية عن منع الصراعات تقع بالضرورة على عاتق الحكومات، دون التقليل من أهمية الدور ذي الصلة الذي يؤديه المجتمع المدني. وتقوم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بدورها لتدعيم الجهود الوطنية.

ولا تنتقص النقاط التي ذكرتها من الدبلوماسية الوقائية، التي دأب الأمين العام على تسخيرها، والتي أسفرت عن نتائج ملموسة فيما يتصل بالقضاء على الصراعات أو إزالة أسبابها. وفي هذا الصدد، تشجع شيلي الأمين العام على مواصلة القيام بهذا الدور الأساسي، تمشيا مع الصلاحيات المخولة له بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما دأب الأمين العام على القيام به بنجاح حتى الآن.

بالاستفادة من الاختصاص الاستشاري للمحكمة، وهو أمر لا يحدث في الوقت الراهن.

ونحن على يقين من أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمكن أن يقطع شوطا بعيدا صوب منع نشوب الصراعات. ونؤكد من جديد التزام الحكومة الشيلية الكامل بإزاء الأطفال، وهذا هو السبب في تأييدنا لما جاء في التقرير من أن الأطفال المتأثرين بالحرب ينبغي أن يمثلوا دائما إحدى الأولويات الصريحة في الجهود المبذولة لمنع اندلاع الصراع بادئ ذي بدء، فضلا عن الحيلولة دون تكرار نشوبه. ونعرب أيضا عن تقديرنا وتشجيعنا للمشاركة النشطة من جانب المرأة في عملية السلام، لأن مشاركتها تسهم إسهاما قويا في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

وأود في الختام أن أؤكد مجددا أهمية المنجزات التي وردت إجمالا في التقرير. وسيواصل بلدي دراستها على نحو متمعن وبناء، تمشيا مع سياسته في دعم السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

السيد فينفايسر (لختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):
من مبادرات الأمين العام السيد كوفي عنان الكثيرة الجديرة بالثناء الجهد الذي يبذله لتعديل توجه الأمم المتحدة من الأخذ بثقافة رد الفعل إلى الأخذ بثقافة الوقاية. من الواضح أن نمط الرد على الأحداث بدلا من استباقها مترسخ، ولذلك فإن التحول إلى ثقافة تقوم على الوقاية سوف يتطلب وقتا، وأهم من ذلك أنه سيتطلب إرادة سياسية. وقد أحرز شيء من التقدم، بإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) سلم بضرورة تعزيز ثقافة للوقاية، وتقرير الأمين العام المعروض علينا في الوثيقة A/55/985 يشير إلى بروز توافق في الآراء بهذا الشأن. وهكذا يبدو أن توجهنا الجماعي أخذ في التغيير.

يبد أن من الواضح أن تطبيق النهج الوقائية ما زال يقتصر على حالات استثنائية جدا. فلم يتغير سوى القليل

وتوافق شيلي على أن الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يمكن أن يخلق بيئة هادئة وأن يمنع إساءة التقدير التي كثيرا ما تتسبب في إشعال فتيل صراع عنيف. كما أن الانتشار الوقائي يتيح الوقت لحسم حالات عدم الاتفاق بوسائل سياسية، ويسر تعزيز مؤسسات بناء السلام ويصبح أداة حاسمة لبناء الثقة. وعلى نفس المنوال، نؤيد تضمين ولايات عمليات حفظ السلام أنشطة بناء السلام.

ونوافق على توصيات الأمين العام بشأن نزع الأسلحة، لا سيما توصياته بضرورة توفير المزيد من الشفافية فيما يتصل بمشتريات الأسلحة والنفقات العسكرية. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أن التقرير لا يذكر قضية نرى، فيما يبدو، أنها هامة بالنسبة لنا وهي: الحاجة إلى تحريم الأسلحة النووية.

وتؤكد حكومة شيلي من جديد موقفها التاريخي بتفضيل الوسائل السلمية لحسم المنازعات، وتدرك أن محكمة العدل الدولية دأبت، منذ إنشائها، على القيام بدور هام في هذا المجال. وذكرنا هذه النقطة مرارا وتكرارا، لا سيما عندما أيدنا اعتماد القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) وإعلان مانيلا. ويؤيد بلدنا تأكيد الأمين العام بأن المحكمة أكثر نشاطا اليوم من ذي قبل وأنها يقينا تستطيع القيام بدور قوي في منع الصراعات بصفتها هيئة قضائية مخولة، فضلا عن ذلك، بإصدار فتاوى. ولذلك نوافق تماما على قول الأمين العام في التقرير بأن الحاجة تدعو إلى أن تكثف المحكمة دورها ضمن هذا الإطار. ونؤيد النصيحة التي قدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء بأنه ينبغي عند اعتماد معاهدات متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة أن تتضمن تلك المعاهدات أحكاما تنص على إحالة المنازعات إلى المحكمة. ونرى من الجدير بالنظر أيضا توصية الأمين العام بأن تأذن الجمعية العامة له ولأجهزة الأمم المتحدة الأخرى

أهم العوائق النفسية فيما يبدو هو أن الإنجازات المترتبة على الوقاية تكون غير ملموسة أو مرئية في كثير من الأحيان. فلا تستحوذ الوقاية إذا اضطلع بها على نحو فعال إلا على قدر ضئيل من الاهتمام من جانب عامة الناس أو وسائط الإعلام، ولا تأتي بالمجد للأفراد، كما أنها بوجه عام تنقضي دون أن يلحظها أحد. هذه في الواقع هي الفكرة الكامنة وراء الوقاية. ومن الصعب قياس مدى نجاحها. بيد أننا إذا نظرنا إلى الحالة الحاضرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لأمكننا بالتأكيد أن نقدر قيمة قوة النشر الوقائي التابعة للأمم المتحدة، التي أقيمت ولايتها مع الأسف في لحظة غير مناسبة على الإطلاق. ويبدو من الصعب أيضا التسليم بوجود مشكلة والتعامل معها قبل أن تظهر للعيان. وكما جاء في التقرير، عادة ما تكون للمشكلات القائمة الأسبقية على المشاكل المحتملة. ومن السذاجة لذلك أن نتوقع تغيرا سريعا وجذريا صوب الوقاية. فهذه عملية تتم باتخاذ عدد كبير من الخطوات القصيرة.

من الواضح أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع من المجالات التي ينبغي أن تركز الأمم المتحدة فيها جهودها الوقائية. إذ أحيانا ما تكون المجتمعات التي تعاني صدمات بفعل فترات طويلة من الصراع المسلح عرضة للخطر بصفة خاصة، ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهامات ذات شأن، في جملة ما تقدمه من أمور، لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. على أن بناء السلام ليس بناء الدول: فالملكية الوطنية لجهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع ذات أهمية حيوية لنجاحها، مما يجعلنا نتفق تماما مع المبدأ ذي الصلة الوارد في الفقرة ١٦٩ من التقرير.

وتشكل زيادة الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لهذه المسألة تطورا بالغ الأهمية، ولكن يلزم أن تكون الأمانة العامة أفضل تجهيزا حتى تكون جديرة بمهامها في هذا الصدد. وقد كان لدينا لفترة طويلة من الزمن الاستعداد للمساهمة في

من الوجهة العملية. وقد ألقينا نظرة على إخفاقات الأمم المتحدة في البوسنة وفي رواندا، ولكن هل بمقدورنا أن نضمن عدم تكرار حالات الفشل من هذا القبيل؟

يذكر تقرير الأمين العام في الفقرة ١٦٠ أن الوقاية "من صميم ولاية الأمم المتحدة". والواقع أن من الأهمية بمكان وضع اتقاء الصراعات في المكان اللائق به وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتمثل فعالية المردود من التكاليف أحد الأصول الرئيسية التي تعتمد عليها أنشطة المنع. ومن الواضح للجميع بطبيعة الحال أن الوقاية، خاصة حين يُشرع فيها في مرحلة مبكرة جدا، أقل تكلفة من العمليات الشاملة الرامية إلى التخفيف من حدة المعاناة، وإلى التعمير والمصالحة. وتضيف الأرقام المذكورة في الفقرة ٢ من التقرير بعدا ملموسا بدرجة أكبر إلى ذلك الفهم العام، وهي تسترعي الأنظار حقا. وسيكون التمويل دائما من العناصر الحرجة في تصميم سياسة الأمم المتحدة، ويتعين علينا لذلك أن ننظر إلى تلك الأرقام، إذ أنها تؤيد بجلاء الأخذ بالنهج الوقائية. غير أننا يجب أيضا ألا ننسى أن المعاناة البشرية، وتدمير النسيج الاجتماعي، وزعزعة الاستقرار لمدة طويلة هي الثمن الحقيقي للصراع المسلح، وأن البشر، لا سيما الأطفال الذين يجرمون من مستقبلهم، هم الذين يدفعونه. ويؤكد التقرير البعد الاقتصادي للمنع بإيضاح أن الفقر من العوامل الرئيسية التي تكمن وراء نشوب الصراعات المسلحة، والتشديد على الصلة الوثيقة بين منع نشوب الصراعات المسلحة وبين التنمية المستدامة. ومن ثم فإن الاستثمار في الوقاية يعني أيضا حماية الاستثمارات التي قمنا نحن بها في الماضي.

إذا كانت مزايا الوقاية بهذا الوضوح والبداهية، فما الذي يمنعنا من اعتناق هذا المبدأ، لا بالعبارات البلاغية فحسب، وإنما أيضا بالممارسة العملية؟ ذلك أن واحدا من

اضطلع به بمساعدة دولية، يمكن في الواقع أن يعين على تعزيز سيادة الدول بدلا من تقويضها.

هذه بداية عملية طويلة ومعقدة. والإرادة السياسية لازمة، وكذلك القيادة السياسية. لذلك فإن من الأهمية الحيوية أن يواصل الأمين العام أداء دور ملهم واستباقي، وأن يستعين تماما بالصلاحيات الممنوحة له بموجب المادة ٩٩ من الميثاق. وسنواصل منحه كامل دعمنا في جميع المساعي التي يقوم بها في هذا الصدد.

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي بالإشارة إلى أن النص الكامل لبياني متاح للوفود؛ وتوفيرا للوقت ورفقا بالمتترجمين الشفويين، سأقوم الآن بتلخيصه.

يُظهر لنا التاريخ أن الاستراتيجية الفعالة حقا لمنع الصراع لا يمكن أن تنجح بدون اتخاذ خطوات لمكافحة الفقر ونقص التنمية وأوجه الظلم الاقتصادي والاجتماعي. وستظل الهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع ما لم تتخذ خطوات لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل منصف مستدام. وهنا، يعد تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وإيجاد حل نهائي لمشكلة الديون، والأسعار المنخفضة لصادرات العالم الثالث من بين الجهود التي يمكن أن تعين على توفير فرص جديدة للتقدم والتنمية لجميع شعوب الجنوب. وفي هذا الإطار، نوافق تماما على ما ورد في تقييمات الأمين العام، بما في ذلك اقتراحه الرامي إلى إمكانية تخصيص الأموال، المكرسة حاليا لتنفيذ تدابير عسكرية، للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق تنمية منصفة ومستدامة. الأمر الذي من شأنه أن يسهم في التقليل من أخطار الحروب والكوارث بدرجة أكبر.

ويؤكد هذا الأساس المنطقي أن الجمعية العامة، نظرا لتكوينها وسلطاتها، تشكل الجهاز الذي لا بد أن يقوم بدور

إنشاء وحدة لبناء السلام ضمن نطاق إدارة الشؤون السياسية، ونأمل أن تبدأ الوحدة المذكورة عاجلا وليس آجلا دورها كعامل حفاز في مجال بناء السلام.

وبناء السلام أيضا من المسائل ذات الصلة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة. وقد اتخذ مجلس الأمن كذلك خطوة هامة في هذا الشأن باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا يجب علينا أن نتصدى فقط للأثر المختلف للصراع المسلح على المرأة، بل أهم من هذا أن نسلم أيضا بأهمية الدور الذي كثيرا جدا ما تؤديه النساء في أوقات الصراع المسلح وفي أعقابه مباشرة. فالمشاركة الكاملة من المرأة وولايتها إذن ضروريتان لتحقيق النتائج المرجوة في حالات ما بعد الصراع. وما زلنا أيضا نرى أن تعيين المرأة ممثلة خاصة ومبعوثة للأمين العام سيبعث برسالة واضحة جدا إلى الجهات الوطنية في هذا الصدد ويمكن أن يترك أثرا إيجابيا هائلا. ومن دواعي الأسف أن هذه التعيينات قليلة ومتباعدة.

ويعني منع الصراعات المسلحة أولا وقبل كل شيء التصدي لأسبابها الجذرية. وقد لوحظ المرة تلو المرة أن العالم يمر بفترة من الصراعات المسلحة الداخلية. وكثيرا جدا ما تكون هذه الصراعات متأصلة في الضيق الذي تشعر به طائفة محددة داخل دولة من الدول أو في التوترات التي تنشأ بين هذه الطائفة وحكومة مركزية، أو، في حالات أكثر ندرة، بينها وبين طائفة أخرى. ونرى في المقام الأول أن من الأهمية للدول أن تنشئ آليات تتيح الوسائل السلمية المستندة إلى الحوار وإلى عدد من المبادئ المتفق عليها، للتصدي لهذه الحالات قبل أن تتحول إلى صراعات مسلحة. ويبدو لنا أن الإطار القانوني الكامل لهذه الآليات يكمن في التطبيق الفعال والمرن لحق تقرير المصير. إذ يجب ألا تنتهك مبدأ السلامة الإقليمية. ونوافق تماما على أن تطبيق هذه الآليات، إذا

بالتفصيل وإعداد مقترحات محددة بشأن الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها.

ولا بد أن تلتزم جميع هذه التدابير الممكنة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك إيلاء الاحترام التام لمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وبالمثل، لا بد أن تكون استراتيجيات الوقاية ملائمة للضرورات المحددة للبلدان والمناطق قيد النظر، ولا بد في جميع الأوقات، من موافقة وتأييد الحكومات المعنية بصورة مباشرة على أية تدابير مقترحة.

ونوافق على ما ذكره الأمين العام بضرورة إيلاء الأولوية لزيادة الاتساق والقدرة في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بمنع الصراعات. ولكن لا بد، كما يتسنى تحقيق ذلك، أن يكون التفاعل بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة واضحا وفعالاً. والحال ليس كذلك في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال، نوافق على توصية الأمين العام بأنه ينبغي أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكثر نشاطاً في مجال منع الصراعات. ولكن المطلوب بصفة خاصة هو التفاعل النشط بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر، لا وجود في الحقيقة لهذا التفاعل بينهما، بالرغم من أن المجلس يعمل، حسبما ينص الميثاق، باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا هو الشرط الوحيد الذي يمكن أن يضيف الشرعية الحقيقية على إجراءاته. وفي هذا السياق، لا يلتزم التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة حتى بالحد الأدنى من متطلبات تعزيز التفاعل الحقيقي. كما أن فشل المجلس في تقديم التقارير الخاصة التي نص عليها الميثاق ما زال مستمرا. وتؤكد هذه الحقيقة من جديد اعتقادنا بأن إصلاح مجلس الأمن ليس ضرورة فحسب، بل مسألة عاجلة. وبدون الشفافية المطلوبة، وما دام الكيل بمكيالين، الذي اعتاد المجلس

أساسي فيما يتصل بمنع الصراعات. ولذلك، نعتقد بأن هذه المناقشة في الجمعية العامة ينبغي ألا تظل حدثاً منعزلاً لا تتم متابعته بصورة ملائمة. ولا بد أن تتصدى الجمعية العامة بصورة منتظمة لمسألة منع الصراعات بكل أبعادها وجوانبها، بغية اعتماد قرارات وولايات محددة وفي الوقت الملائم. ولذلك نؤيد تأييداً تاماً توصية الأمين العام بأن تستخدم الجمعية العامة على نحو أكثر فعالية سلطاتها فيما يتعلق بمنع الصراعات، لا سيما فيما يتصل بالمواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق.

وإعادة تنشيط الجمعية العامة تعني بالضرورة أنها لا بد أن تمارس جميع سلطاتها لوضع تفاصيل استراتيجية الأمم المتحدة لمنع الصراعات. ونأمل أن تسفر العملية الحالية، التي بدأها رئيس الجمعية العامة، والمصممة لتنشيط أعمال هذا الجهاز، عن أثر إيجابي حقا في الدور الذي تؤديه الجمعية العامة في هذا الصدد. وبغية تحقيق ذلك بوسعنا أن نتخذ سلسلة من التدابير.

ينبغي أن تتلقى الجمعية العامة أيضا التقارير المرحلية الإقليمية أو دون الإقليمية عن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، التي يعتزم الأمين العام تقديمها إلى مجلس الأمن. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة أيضا بصورة دورية عروضا زاحرة بالمعلومات ومفصلة عن حالات الصراع المحتملة، على غرار ما عليه الحال في مجلس الأمن. وتدبير ممكن آخر هو أن ممستطاع الجمعية العامة أن تنظر في مسألة إيفاد بعثات لتقصي الحقائق مدعومة بخبراء في تخصصات متعددة إلى مناطق الصراعات المحتملة، بهدف وضع استراتيجيات وقائية وتقييم إمكانية القيام على الفور بإنشاء آلية متابعة ملائمة للتصدي للمسائل المتصلة بالوقاية تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء. ويمكن أن تتخذ شكل فريق عامل، يقوم بجملة أمور منها دراسة توصيات الأمين العام

التنمية دون أن يتعارض مع الدور التوجيهي الذي تؤديه الجمعية العامة في مجال منع الصراعات.

يتعين علينا أن نشير إلى غياب توافق الآراء بشأن العلاقة الصحيحة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونعتقد بأننا أيضا لا بد من أن ننظر مع التحفظات الواجبة في الفقرات والتوصيات ذات الصلة بنزع الأسلحة والمتضمنة في تقرير الأمين العام. وبالمثل، لا بد أن ننظر الجمعية العامة بعناية في الاقتراح الرامي إلى تمويل تدابير الوقاية من الميزانية العادية. ويتعين أولا أن تكون لدينا فكرة واضحة عن تدابير الوقاية المحددة قيد النظر.

هذه مجرد أفكار أولية قليلة. وأعتقد أن من المفيد جدا أن تقوم الأمانة العامة بتجميع المعايير والتدابير المقترحة هنا لتكون بمثابة الأساس الذي تستند إليه مناقشة الجمعية العامة في المستقبل القريب. وينبغي تقديمها أيضا إلى الأجهزة الرئيسية الأخرى لكي تأخذها في الحسبان عندما تعكف على تحليلها لهذه القضية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

عليه مستمرا، فإن الأجهزة الأخرى يصعب عليها أن تقوم بأدوارها المشروعة في هذه الفترة الحرجة، إذ سيواصل المجلس القيام بدور المهيمنة والتجاوز. هذه الحالة لا تساعد على تعزيز الوحدة الضرورية في المنظمة، ولا تيسر لها القيام بمهامها الحقيقية في مجال منع الصراعات.

وتكفي الإشارة إلى أن الالتجاء بصورة منتظمة إلى الفصل السابع من الميثاق يلغي على وجه التحديد إحدى الأدوات الرئيسية للمنظمة والموضوعة تحت تصرفها لتحقيق الهدف الذي حددناه اليوم لأنفسنا: استخدام الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق لتسوية النزاعات.

وإضافة إلى ذلك، نؤيد اقتراح الأمين العام بضرورة أن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في الجزء المضمون من دورته السنوية لتناول القضايا الهامة للصراعات والدور الذي تؤديه التنمية في تعزيز الوقاية من الصراعات على الأجل الطويل. وهذا ينبغي أن يكون منطلقا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكنه من أن يقوم بدوره التنسيقي في مجال